



المحكمة العليا الأميركية عدالة متساوية أمام القانون



وزارة الخارجية الأمريكية / المجلد 14 ، العدد 10
<http://www.america.gov/publications/ejournalusa.html>

برامج الإعلام الخارجي:

منسق مكتب برامج الإعلام الخارجي:
المحرر التنفيذي:
جيريمي كيرتن
جوناثان مارغوليس

رئيس التحرير:
مديرة التحرير:
محرر مساهم:
مستشار:
مديرة الإنتاج:
ريتشارد هاكابي
أنيتا غرين
مايكل فريدمان
جون جاسيك
جنين بييري

تصميم العدد:
محررة النصوص:
محررة الصور:
تصميم الغلاف:
سيلفيا سكوت
روزالي تارغونسكي
أن مونرو جاكوبس
مين ياو

صورة الغلاف: تمثال التأمل في العدالة للنحات جيمس إيرل فرايزر، على
مدخل مبنى المحكمة العليا.
AP Images/Kenneth Lambert ©

الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية منتجات وخدمات
تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأمريكي والقيم
الأميركية إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب خمس مجلات
إلكترونية تبحث في المسائل الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة
والمجتمع الدولي. وتنشر هذه المجلات بيانات السياسة الأمريكية
مع التحليلات والتعليقات والمعلومات الخلفية في مجالات
مواضيعها وهي: مواقف إقتصادية، وقضايا عالمية، وقضايا
الديمقراطية، وأجندة السياسة الخارجية الأمريكية، والمجتمع
الأميركي وقيمه.

تنشر جميع الإصدارات باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية
والإسبانية، وتنشر مواضيع مختارة منها باللغتين العربية
والروسية. تنشر الإصدارات باللغة الإنكليزية كل شهر تقريباً،
وعادة يتبعها نشر النصوص المترجمة بعد مدة تتراوح بين
أسبوعين وأربعة أسابيع.

إن الآراء الواردة في المجلات لا تعكس بالضرورة آراء أو
سياسات حكومة الولايات المتحدة ولا تتحمل وزارة الخارجية
الأميركية أية مسؤولية تجاه محتوى المجلات أو فيما يخص
الوصول المستمر إلى مواقع الانترنت الموصولة بهذه المجلات.
تقع هذه المسؤولية بصورة حصرية على الناشرين في هذه
المواقع. يمكن استنساخ وترجمة المواد الواردة في هذه المجلات
في خارج الولايات المتحدة الأمريكية ما لم تكن المواد تحمل
قيوداً صريحة على مثل هذا الاستعمال لحماية حقوق المؤلف.
يجب على المستعملين المحتملين للصور الفوتوغرافية المنسوبة
إلى مصورين محددين الحصول على إذن باستعمالها من أصحاب
الصور.

توجد الإصدارات الجارية والسابقة لهذه المجلات وجدول
بالتواريخ اللاحقة لصدورها على الصفحة الدولية الخاصة بمكتب
برامج الإعلام الخارجي على شبكة الانترنت في الموقع <http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html>.
وتتوفر هذه المعلومات وفق برامج كمبيوتر متعددة
لتسهيل تصفحها مباشرة أو نقل محتوياتها أو استنساخها أو
طباعتها.

Editor, *eJournal USA*
IIP/PUBJ

U.S. Department of State
4th St. S.W 301
Washington, DC 20547
United States of America

E-mail: eJournalUSA@state.gov

حول هذا العدد



© AP Images/Charlès Dharapak

قضاة المحكمة العليا في صورة جماعية يوم 29 أيلول/سبتمبر، 2009، وهم، من اليمين، الجالسون: أعضاء المحكمة العليا: كلارنس توماس، وأنتونين سكاليا؛ رئيس قضاة المحكمة العليا جون جي روبرتس جونيور، وعضوا المحكمة العليا جون بول ستيفنس، وأنتوني إم. كنيدي. الواقفون: أعضاء المحكمة العليا سونيا سوتومايور، ستيفن جي براير، روث بادر غينسبرغ، وصامويل أليو جونيور.

يقع في العاصمة واشنطن الصرح الذي يعتبر معبرا أفضل تعبير عن حكم القانون في الولايات المتحدة. وهذا الصرح ليس مبنى الكابيتول الأمريكي حيث يعقد الكونغرس جلساته لسن القوانين، بل هو مبنى المحكمة العليا الواقع على مسافة قريبة إلى الشرق من مبنى الكابيتول.

وخلال فترة القرن ونصف القرن الأولى من عمرها، كانت المحكمة العليا تعقد جلساتها في مبنى الكابيتول؛ إذ كانت ضيفا على الفرع التشريعي من الحكومة. لكن في عام 1935 انتقلت المحكمة وبعد طول انتظار إلى مقرها الذي "صُمم ليكون منسجما مع أهمية وهيبة المحكمة والقضاء، بصفته فرعا مساويا ومستقلا من فروع حكومة الولايات المتحدة."

وكان قد تعاضم احترام ومشروعية وهيبة المحكمة العليا. قليلون هم الذين يذكرون أن عبقرية أول قرار دستوري فذ للمحكمة في قضية "ماربوري ضد ماديسون" في عام 1803 تعزى في الواقع إلى قدرة رئيس المحكمة العليا حينئذ جون مارشال على صوغ قرار تجنب فيه توجيه أمر لوزير الخارجية حينئذ جيمس ماديسون باتخاذ أي إجراء معين. ولو أن المحكمة أقدمت على ذلك، كما كان يدرك مارشال، لكان ماديسون سيتجاهل على الأرجح قرارها ذلك. غير أنه مع انتقال قضاة المحكمة إلى مقرهم الجديد لم يعد أحد يقوى على تجاهل قرارات المحكمة العليا. حتى الرئيس الأسبق فرانكلين روزفلت الذي استشاط غضبا بسبب إصدار المحكمة قرارات اعتبرت فيها أجزاء أساسية من برنامجه للإنتعاش الإقتصادي المعروف بالصفقة الجديدة بأنها غير دستورية. وفي العام 1936، وبعد إعادة انتخابه بصورة كاسحة، اقترح روزفلت زيادة عدد قضاة المحكمة، ما كان سيوفر له فرصة لتشكيل محكمة أكثر توافقا مع أهدافه السياسية. وبالرغم من شعبية روزفلت الهائلة في ذلك الحين، فإن الشعب الأمريكي رفض بصورة حاسمة ما أصبح يعرف بمحاولة "حشو المحكمة بالأنصار". وأصبح دور المحكمة العليا كضامنة للتنافس النزيه وكمناصرة لسيادة القانون مجسدا بصورة راسخة في الحياة الأمريكية، متجاوزا قدرة أقوى الزعماء السياسيين وأكثرهم شعبية على الالتفاف عليها.

وهكذا ظل الحال حتى يومنا هذا. هذا العدد من المجلة الإلكترونية يركز على وظائف المحكمة العليا. ومن المفهوم ولو بصورة ضمنية

في كل من مقالات هذا العدد أن الطريقة التي تدير المحكمة بها شؤونها تضيف إلى مشروعيتها وهيبتها في الوطن وفي الخارج، وإلى مكانتها كضامنة لسيادة القانون.

وفي هذا العدد من المجلة نقدم مجموعة من المقالات التي تشرح كيفية عمل المحكمة. وهي تصور كيف تفرض المحكمة احترامها على الأميركيين، وكيف تلعب دورا حيويا في النظام الدستوري. إننا محظوظون أن من بين كتاب المقالات التمهيدية لهذا العدد رئيس المحكمة جون روبرتس والنائبة العامة إلينا كيغان ومقالات كتبها علماء قانونيون وصحافيون.

ديفيد سافيج، مراسل صحيفة لوس أنجلوس تايمز لشؤون المحكمة العليا يبحث في طائفة عريضة من القضايا التي ستناقش في الدورة الحالية للمحكمة العليا والسوابق التاريخية التي تستند إليها قرارات المحكمة. أما أستاذة مادة القانون بجامعة فاندربلت سوزانا شيري فتتحدث في مقالها عن عدد من العوامل التي تدخل في عملية اتخاذ المحكمة لقراراتها وأحكامها. ليندا غرينهاوس، الأستاذة في كلية الحقوق بجامعة بيل والمراسلة السابقة لصحيفة نيويورك تايمز، تطرح السؤال المحير التالي في مقالها: لماذا يتخلى الكثير من قضاة المحكمة العليا عن نظراتهم العقائدية الأولية بعد تمضيّتهم بعض الوقت في المحكمة؟

ولا يستطيع قضاة المحكمة التسعة أن يقوموا بوظائفهم دون مساعدة الكتاب القضائيين وسواهم من العديد من المسؤولين المساعدين في المحكمة. ومن مقابلة مع فيليبيا سكارلت وهي كاتبة قانونية سابقة في المحكمة ومحامية مزاولة لهذه المهنة حاليا نستزيد عن دور كاتب المحكمة ونحصل على وجهة نظر داخلية عن المحكمة. وهناك أربعة مسؤولين في المحكمة — الكاتب القضائي للمحكمة، ورئيس الشرطة فيها، ومقرر المحكمة للقرارات والأحكام، ومسؤول الإعلام العام -- الذين يصفون وظائفهم وخلفياتهم وكيف انتهى بهم أمر العمل لدى المحكمة. ولا تعمل المحكمة العليا في فراغ. فتصف ميرا غور آري العديد من الحوارات التي تتم بين أعضاء في الجهاز القضائي الفدرالي ومهنيين قضائيين من جميع أرجاء العالم.

كما نضمّن هذا العدد سيرا حياتية موجزة للقضاة التسعة الحاليين وقاضيين متقاعدين من قضاة المحكمة، وننهي العدد ببليوغرافيا (قائمة بالمراجع) ودليل يتضمن مصادر على الإنترنت. ويسعدنا أن نعرض في هذا العدد هذه الصورة لمؤسسة أميركية جوهرية بجوهرية المحكمة العليا.

المحررون



وزارة الخارجية الأمريكية / المجلد 14 ، العدد 10

<http://www.america.gov/publications/ejournalusa.html>

المحكمة العليا الأمريكية: عدالة متساوية أمام القانون

المقدمة	
11	النفوذ والاستقلال: دور السياسة في قرارات المحاكم. سوزانا شيري أستاذة قانون ومؤلفة تقدم ملخصاً للعوامل التي قد تلعب دورها في إصدار رأي قانوني.
15	القضاة الذين يتغيرون ليندا غرينهاوس صحافية ومحاضرة تعطي أمثلة عن القضاة الذين تطورت فلسفاتهم على مر الزمن.
19	دور كاتب المحكمة العليا الأمريكية مقابلة مع فيليبيا كاتبة سابقة في المحكمة العليا تصف مسؤوليات وظيفتها.
23	قضاة المحكمة العليا الأمريكية سير حياة القضاة الحاليين والمتقاعدين
28	العمل خلف الكواليس أربعة موظفون في المحكمة العليا يصفون وظائفهم.
المحكمة والعالم	
32	القضاة يجتمعون سوية: برامج التبادل الدولي والسلطة القضائية الأميركية ميرا غور-أري مديرة مكتب العلاقات القضائية الدولية في المركز القضائي الفدرالي تصف برامج التبادل الدولي المتوفرة للقضاة حول العالم.
35	مصادر إضافية
4	المحكمة العليا للولايات المتحدة القاضي جون جي روبرتس جونيور؛ رئيس المحكمة العليا للولايات المتحدة ينص الدستور على قيام المحكمة العليا بدور مركزي في نظام الحكم في الولايات المتحدة.
5	دور المدعي العام الحكومي إلينا كيغان، المدعي العام للولايات المتحدة بصفته ممثلاً للحكومة الأميركية في كافة القضايا القانونية التي تتعلق بالحكومة، يساهم مكتب المدعي العام في النظر في ثلاثة أرباع القضايا التي ترفع أمام المحكمة العليا.
القضاة، وأحكامهم، وعمل المحكمة	
6	تقرير "ما هو القانون" ديفيد جي سافيج صحافي متخصص بالمحكمة العليا يناقش أساس سلطة المحكمة وبعض القضايا التي سوف تنتظر فيها المحكمة خلال الفترة 2009-2010.
9	وقائع أساسية حول المحكمة العليا الأميركية
10	مخطط بياني: نظام المحاكم الأميركية

المحكمة العليا للولايات المتحدة

جون جي روبرتس جونيور
رئيس قضاة المحكمة العليا للولايات المتحدة



رئيس قضاة المحكمة العليا جون جي روبرتس جونيور

التي تُشكّل أساس الديمقراطية الدائمة للولايات المتحدة مصدراً
للإلهام لدول أخرى عبر العالم.

في العام 1776، أعلنت 13 مستعمرة أميركية استقلالها عن الحكم البريطاني. وقد وجدت هذه الولايات الجديدة القوة والوحدة في التأكيد على المبادئ الراسخة. نص إعلان استقلالها على أن الحكومة موجودة لخدمة الناس وأن للناس حقوقاً غير قابلة للتصرف بها وأن الحكومة تضمن هذه الحقوق من خلال تمسكها بحكم القانون.

بعد توقف القتال في ساحات المعارك، وجدت المبادئ التي أشعلت الثورة تعبيراً لها في الدستور المكتوب. دستور الولايات المتحدة هو بمثابة ميثاق بين الشعب الأميركي يضمن الحرية الشخصية وفي ذلك الوعد من خلال تشكيل حكومة ديمقراطية يتوجب فيها على الذين يكتبون، ويفرضون، ويفسرون القانون الانصياع للقانون أيضاً.

يحدد الدستور دوراً مركزياً للمحكمة العليا في نظام حكم الولايات المتحدة. ينشئ الدستور المحكمة كهيئة قضائية مستقلة تصدر أحكامها بمعزل عن تأثير الرأي الشعبي والفروع المتقابلة للحكومة. بدلاً من ذلك، تلتزم المحكمة بمبدأ الإخلاص للقانون بالذات. يفرض الدستور على المحكمة اتخاذ الحكم في النزاعات، بغض النظر عن هويات الفرقاء، استناداً إلى ما يفرضه الدستور والقوانين النافذة.

© AP Images/Lauren Victoria Burke

يعرف الناس من بيننا الذين حصلوا على امتياز الخدمة في المحكمة العليا بأن المحكمة كسبت احترام مواطني بلادها من خلال التمسك بالمبادئ التي حفزت إصدار إعلان الاستقلال الأميركي، كما هو معبر عنها في دستور الولايات المتحدة والتي تستمر في توحيد أبناء الشعب الأميركي. أمل بأن تكون تلك المبادئ الثورية

دور المدعي العام الحكومي

إلينا كيغان

المدعي العام للولايات المتحدة

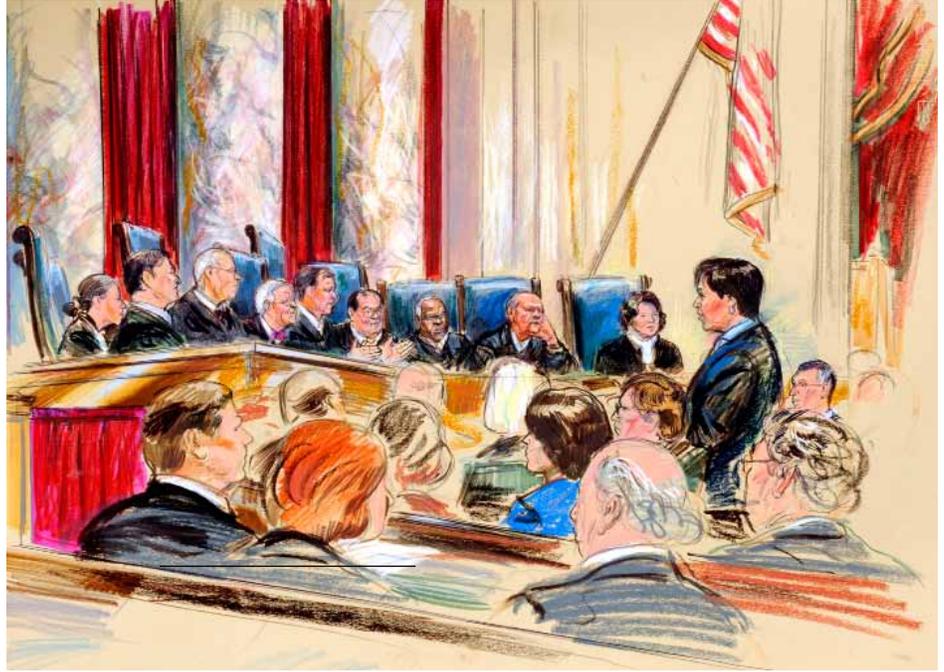
مصالح الولايات المتحدة على المدى الطويل. في بعض الأحيان يطلب مكتب المدعي العام الإذن للمشاركة "كصديق للمحكمة"، وفي بعض الأحيان تلتزم المحكمة بالفعل رأي الحكومة الأميركية من خلال دعوة المدعي العام إلى تقديم موجز الدعوى.

بحكم مركزه المؤسسي، يتحمل مكتب المدعي العام واجبا خاصا يفرض عليه احترام السوابق الصادرة عن المحكمة العليا وممارسة دفاعه بإخلاص مطلق. أحيانا يعترف المدعي العام حتى بارتكاب الخطأ عندما يعتقد ان الموقف الذي اتخذته الحكومة في المحاكم الأدنى مرتبة غير متوافق مع مفهومها لما يفرضه الدستور والقوانين. بالإضافة إلى النزاعات القضائية المرفوعة أمام المحكمة

العليا، يشرف مكتب المدعي العام على الدعاوى نيابة عن الحكومة في محاكم الاستئناف. وعندما تحصل الحكومة على حكم معاكس في محكمة أولية، يحدد المدعي العام ما إذا كان على الحكومة ان تستأنف ذلك الحكم. بصورة مماثلة، يقرر المدعي العام ما إذا كان عليه ان يطلب من المحكمة العليا ان تراجع الأحكام المعاكسة الصادرة من محاكم الاستئناف أم لا. من خلال التحكم بأي قضايا تستأنفها الحكومة، يحافظ مكتب المدعي العام على توافق المواقف التي تؤكد حكومتها الولايات المتحدة في القضايا المرفوعة أمام جميع محاكم النظام القضائي للدولة.

مكتب المدعي العام حيوي ليس فقط لتأمين التمثيل الفعّال لمصالح حكومة الولايات المتحدة في محاكمنا، بل وأيضاً لتأمين الإنصاف والنزاهة في المشاركة الحكومية في النظام القضائي من أجل المحافظة على حكم القانون في ديمقراطيتنا.

عين الرئيس أوباما إلينا كيغان مدعية عامة وهي ترفع تقاريرها إلى وزير العدل في وزارة العدل الأميركية.



رسم تشكيلي يصور إلينا كيغان، المدعية العامة الحكومية، وهي تقدم قضية الحكومة أمام المحكمة العليا.

يسرني جداً أن أستفيد من هذه الفرصة لكي أصف للقراء الدوليين المميزين دور مكتب المدعي العام في الولايات المتحدة.

يمثل مكتب المدعي العام حكومة الولايات المتحدة في القضايا التي تطرح أمام المحكمة العليا للنظر فيها ويشرف على مناولة الدعاوى بالنيابة عن الحكومة في جميع محاكم الاستئناف.

في كل سنة، يُشارك المكتب في ثلاثة أرباع القضايا المطروحة أمام المحكمة العليا أو أكثر. عندما تكون حكومة الولايات المتحدة طرفاً في قضية، يرافع عضو من مكتب المدعي العام نيابة عنها. القضايا متنوعة فعلاً وقد تستدعي الدفاع عن دستورية قانون صادق عليه الكونغرس، أو التأكيد على قانونية قرار سياسي اتخذته وكالة تنفيذية، أو الدفاع عن إدانة في قضية جنائية فدرالية.

عندما لا تكون حكومة الولايات المتحدة طرفاً في قضية، يشارك مكتب المدعي العام في أحيان كثيرة بصفة "صديق المحكمة"، وينصح المحكمة بشأن التأثير المحتمل للقضية على

تقرير "ما هو القانون"

ديفيد جي سافيج



© AP Images/Collection of the Supreme Court of the United States, Steve Petteway

الرئيس أوباما ونائب الرئيس بايدن مع أعضاء المحكمة في غرفة اجتماعات القضاة

مضادة لممارسة القسوة ضد الحيوانات، بضمنها قتال الكلاب. ذهب الكونغرس إلى أبعد من ذلك وجعل من بيع أشرطة فيديو أو الصور التي تظهر حيوانات يجري تعذيبها أو قتلها بمثابة جريمة.

ولكن عندما أدين روبرت ستينفنز لبيعه أشرطة فيديو تصور كلاباً متقاتلة، أطلقت محكمة استئناف في ولاية فيلادلفيا سراحه وحكمت بأن القانون ينتهك التعديل الأول للدستور. ينص هذا التعديل على التالي: "لن يصدر الكونغرس أي قانون ... يختصر حرية الكلام." في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2009، نظر قضاة المحكمة العليا في قضية "الولايات المتحدة ضد ستينفنز" لتقرير ما إذا كان فيلم قتال الكلاب يستحق الحماية لكونه يمثل حرية الكلام.

في اليوم التالي وفي قضية "سالازار ضد بوينو"، نظرت المحكمة في ما إذا كان من الممكن الاحتفاظ في حديقة عامة بصليب يكرم جنوداً قضوا نحبهم في القتال. في السنة الماضية، قالت محكمة استئناف أميركية في سان فرانسيسكو بوجوب نزع الصليب لأن عرض الرمز المسيحي على أرض حكومية ينتهك أحكام التعديل الأول الذي يحرم "تأسيس دين" من قبل الحكومة.

يكتب ديفيد جي سافيج حول المحكمة العليا في صحيفتي لوس انجلوس تايمز وشيكاغو تريبيون. كما أنه مؤلف كتاب "المحكمة العليا وسلطات الحكومة الأميركية"، وكتاب "المحكمة العليا والحقوق الفردية"، وقد نشرت كليهما دار نشر "سي كيو بريس" في واشنطن العاصمة.

يحدد سافيج أنواع القضايا التي تحظى بمراجعة المحكمة العليا ويوجز بعض القضايا التي سوف تنتظر فيها المحكمة في دورة انعقادها عام 2009-2010.

تبدأ المحكمة العليا الأميركية دورة انعقادها السنوية في تشرين الأول/أكتوبر بمواجهة مجموعة من القضايا والمسائل القانونية المثيرة للاهتمام، التي تمخضت جميعها عن نتيجة أحكام أصدرتها محاكم الولايات والمحاكم الفدرالية عبر أرجاء البلاد. تتعلق بعض هذه القضايا بمعنى القانون الفدرالي، بينما تتطلب القضايا الأخرى تفسير الدستور.

فعلى سبيل المثال، هل يستطيع المدعون الفدراليون إدخال رجل إلى السجن باع أشرطة فيديو تظهر حيوانات مزارع وهي تتعرض للعض والقتل من قبل كلاب شرسة؟ لدى جميع الولايات قوانين

من القضاة المشاركين، أو خمسة قضاة في حال كان القضاة التسعة يشاركون في النظر في القضية.

كان الدور الفريد للمحكمة العليا، عبر تاريخها، هو نص القانون وتحديد سلطات الحكومة. أعلن رئيس المحكمة العليا الأسبق جون مارشال عام 1803، "بالتأكيد يعود أمر تحديد ما هو القانون إلى وزارة العدل". في رأيه في قضية "ماربوري ضد ماديسون" قدم مارشال ثلاثة مبادئ تشكل أساس القانون الدستوري الأميركي. أولاً، الدستور يتفوق على كافة القوانين الاعتيادية، بضمنها تلك التي يصادق عليها الكونغرس ويوقعها الرئيس. ثانياً، تحدد المحكمة العليا الدستور وتقول "ما هو القانون". وثالثاً، تبطل المحكمة مفعول القوانين التي تعتقد أنها تتعارض مع الدستور.

لغير الملمين بالديمقراطية الأميركية، كما للعديد من الملمين بها، قد يبدو غريباً تفويض مثل هذه السلطة الكبيرة إلى تسعة قضاة غير منتخبين. يستطيع هؤلاء أن يبطلوا قوانين شرعها الناس وممثلوهم، سواء كانت هذه القوانين فدرالية أو محلية أو صادرة عن الولايات. قد يُشكل ذلك مفارقة ولكنه لم يحدث عرضياً أو من خلال الخطأ. وضع صانعو الدستور ثقة كبيرة في مفهوم وضع خطة مكتوبة للحكومة تعتبر بمثابة القانون. فوّضت سلطات معينة إلى ثلاثة فروع للحكم وقسمت السلطة بينها. نصت التعديلات الدستورية العشرة الأولى، التي عرفت باسم ميثاق الحقوق، على الحقوق المخصصة للناس. من أجل ان تنجح مثل هذه الخطة الكبرى، كان يتوجب على أحد ما أو على هيئة مستقلة عن النزاعات السياسية فرض تطبيق الدستور بمثابة القانون الأساسي للبلاد. المحكمة العليا هي تلك الهيئة.

القوانين الفدرالية مقابل قوانين الولايات

كانت وثيقة الدستور تتضمن 4500 كلمة فقط، كما تمّ تأليفها عام 1787. تركت هذه الوثيقة العديد من الأسئلة دون جواب. وكان أبرزها، ما هو الأمر بالنسبة للولايات؟ قام ممثلو 12 ولاية (من الولايات الثلاث عشرة الأصلية، لم تشارك ولاية رود ايلاند) بكتابة والمصادقة على الخطة القاضية بتأسيس حكومة فدرالية جديدة، غير أن معظم نواحي الحكم اليومي بقيت آنذاك، مثل اليوم، بيد الولايات والبلديات. هناك يسجل المواطنون أسماءهم للتصويت. هناك تبنى وتدار الطرق، المدارس، الحدائق العامة والمكاتب وهناك تحمي دوائر الشرطة والإطفائية سلامة الناس. كرست المحكمة العليا الكثير من وقتها للعمل كحكم في النزاعات الناشئة بين السلطة القومية والولايات. لم تحل كافة النزاعات. بدأت الحرب الأهلية عام 1861 عندما أكدت الولايات الجنوبية على حقها في الانفصال عن الولايات المتحدة.

تستمر هذه النزاعات حتى يومنا الحاضر، رغم أنها ليست مستعرة بهذا القدر. تصدر المحكمة في كل دورة انعقاد لها تقريراً أحكاماً حول قضية واحدة أو عدة قضايا تتعلق بالنزاعات بين الأنظمة الفدرالية وقوانين الولايات. تنظم الحكومة الفدرالية التداول في منتجات عديدة تشمل الأدوية التي يصفها الأطباء. لكن لدى

لا تدور جميع القضايا حول أفكار مجردة. طلبت شيرمين سميث من شرطة شيكاغو إعادة سيارتها، وبسرعة. حُجزت سيارتها عندما تم إلقاء القبض على صديقها وهو بداخلها وتبين انه يحمل مخدرات ممنوعة. إن القانون الإجرائي لمصادرة الممتلكات المتصلة بالمخدرات الذي أصدرته ولاية إلينوي يسمح للولاية بمصادرة السيارات المستعملة في ارتكاب جرائم المخدرات. بصفتها مالكة السيارة البريئة، كان يحق لسميث ان تستعيد سيارتها، ولكن تستطيع المدينة ان تأخذ مدة ستة أشهر لسماع دعوى من أجل تقرير كيفية التصرف بالممتلكات المصادرة. رفعت سميث ومواطنون آخرون من شيكاغو قضية مشيرين إلى مادة الدستور التي تنص على انه لا يحق للحكومة مصادرة ممتلكات "دون اتباع قواعد الإجراءات القانونية".

في المجموع، هناك 45 قضية من المقرر النظر فيها بين أول يوم اثنين من تشرين الأول/أكتوبر والأسابيع الأولى من شهر كانون الثاني/يناير. خلال ذلك الوقت سوف يمخّص القضاة أيضاً في 150 طلب استئناف تقريباً تصلهم في كل أسبوع. سوف يُقبل عدد قليل منها، يُشكل حوالي واحد بالمئة من المجموع، للنظر فيه من قبل المحكمة، وسوف ينقرر إجراء مناقشات حول تلك القضايا خلال ثلاثة أو أربعة اشهر.

تقرير "ما هو القانون"

تترجع المحكمة العليا على قمة نظام محاكم فدرالية يشمل قضاة التحقيق الأول، وقضاة محاكم الدوائر الفدرالية، وما أعلى مرتبة منهم، و12 محكمة استئناف فدرالية إقليمية، ومحكمة متخصصة تراجع براءات الاختراع وقضايا التجارة الدولية. تصل معظم قضايا المحكمة العليا إلى القضاة بعد أن ترفع إليها عبر النظام القضائي. كما تأتي قضايا إلى المحكمة العليا من المحكمة العليا لإحدى الولايات إذا كان النزاع يدور حول مسألة تتعلق بالقانون الفدرالي أو الدستور.

من أجل كسب حق المراجعة في المحكمة العليا، يجب ان تكون الخاسر في القضية. لا تستمع المحكمة إلا إلى استئنافات صادرة عن أفراد أو هيئات خسرت قضية، أو على الأقل جزءاً مهماً من قضية، في محكمة ذات مرتبة أدنى. يجب أن تعرض القضية أيضاً تفاصيل نزاع حي يحمل تداعيات حقيقية. فسرت المادة الثالثة من الدستور الأميركي على انها تسمح للمحاكم الفدرالية بالنظر فقط في القضايا التي تشكل "نزاعاً فعلياً"، حيث لا يسمح بأراء استشارية. ولكن بصورة أكثر أهمية، يجب ان تعرض القضية مسألة قانونية ذات شأن يجري النزاع حولها. السبب الأول لقبول النظر في القضية، استناداً إلى القضاة، هو عندما تنقسم الآراء في محاكم الاستئناف الأميركية حول مسألة تتعلق بالقانون الفدرالي.

من الواضح ان ذلك لن يفيد في حال تفسير نفس القانون بصورة مختلفة في مناطق مختلفة من البلاد. يتطلب قبول النظر في دعوى ترفع إلى المحكمة العليا أصوات أربعة على الأقل من قضاة المحكمة التسعة. ويتطلب إصدار الحكم في أي قضية موافقة أغلبية



© AP Images/Toby Talbot

كسبت المدعية والموسيقية ديانا ليفين قضيتها التي رفعتها أمام المحكمة العليا.

الممارسات والعادات القائمة منذ أمد طويل. شملت هذه الأحكام الحكم الذي صدر في قضية "براون ضد مجلس التعليم" (1954) الذي حرم التمييز العنصري في المدارس العامة، وفي قضية "أنجل ضد فيتال" (1962)، الذي حرم "إقامة صلوات رسمية" في المدارس العامة، وفي قضية "ميراندا ضد أريزون" (1966)، الذي أجبر رجال الشرطة على وجوب تحذير المتهمين بارتكاب جرائم بحقهم في البقاء صامتين، وفي قضية "رو ضد وايد" (1973) الذي ألغى العديد من قوانين الولايات الصادرة ضد الإجهاض.

"الإخلاص للدستور"

تعرض كل دورة منعقدة للمحكمة العليا خلافات جديدة. في خريف عام 2009، سوف تقرر المحكمة ما إذا كان إصدار الحكم بالسجن المؤبد على مجرم حدث، دون إمكانية حصوله على إخلاء سبيل مشروط، لارتكابه جريمة أقل درجة من جريمة قتل يُشكّل "عقاباً قاسياً وغير اعتيادي". سوف تنتظر المحكمة في قضيتين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. الأولى هي قضية "سوليفان ضد فلوريدا"، التي تتعلق بجو سوليفان البالغ من العمر الآن 33 سنة، الذي كان في سن 13 عندما أُدين باغتصاب امرأة متقدمة في

الولايات قوانين تسمح للمستهلكين المتضررين برفع دعوى قضائية على مصانع الأدوية. مستندة إلى قانون كهذا، كسبت ديانا ليفين، وهي مؤلفة موسيقية من ولاية فيرمونت، حكماً يقضي بتعريم شركة الأدوية "ويث" مبلغ 7 ملايين دولار لصالحها. حقت ليفين بدواء للغثيان تبيعه شركة ويث سبب لها الغنغرينا مما أدى إلى بتر ذراعها. أدلى محامو شركة ويث في استئناف الحكم بأن الدواء وبطاقة التحذير المرفقة به وافقت عليهما الوكالة الأميركية للأغذية والأدوية، وأن مثل هذه الموافقة يجب أن تحمي الشركة من المقاضاة. لم توافق المحكمة العليا في قضية "ويث ضد ليفين" في 4 آذار/مارس 2009. حكمت المحكمة بسنة أصوات مقابل ثلاثة بأن الموافقة الفدرالية على دواء "لا تتجاوز" أو تبطل قانون حماية المستهلك الذي أصدرته الولاية.

أحياناً، يستطيع حكم أصدرته المحكمة العليا أن يعيد تشكيل مجال كامل من قطاع الأعمال. في عام 1980، أقرت المحكمة بخمسة أصوات مقابل أربعة براءة اختراع لجرثومة مركبة جينياً تستطيع أن تفكك النفط الخام. قال المعارضون أنه لا يمكن حماية مادة حية بواسطة براءة اختراع. يعزى إلى القرار المتخذ في قضية "دياموند ضد شاكرابارتي" الفضل في إطلاق صناعة التكنولوجيا البيولوجية.

خلال دورة الانعقاد هذه سوف تقرر المحكمة ما إذا كان بالإمكان حماية عمل تجاري مبتكر بواسطة براءة اختراع. صمم برنارد بيلسكي ومخترع آخر مشترك معه معادلة رياضية لتفادي ارتفاع تكاليف الطاقة بسبب التقلبات في الطقس، واستعملت هذه المعادلة في المدارس وشركات الأعمال. ولكن المكتب الأميركي للبراءات والمراكات المسجلة رفض طلب بيلسكي للحصول على براءة على اعتبار أن هذه المعادلة فكرة مجردة، رغم كونها مفيدة، لا تشمل أية آلة أو تحويل مادة فيزيائية. قال المحامون إن الحكم الذي سيصدر في قضية "بيلسكي ضد دول" يمكن أن يؤثر على وضع الآلاف من البراءات في مجالات عديدة بضمنها برامج الكمبيوتر.

لكن أكثر قرارات المحاكم الحديثة شهرة نشأت عن مطالبات دستورية تشمل الحقوق الفردية. قبل القرن العشرين، قال القضاة إن ميثاق الحقوق يتعلق فقط بسلطات الحكومة الفدرالية. في نهاية الأمر، تقول الكلمات الأولى من التعديل الأول: "لا يحق للكونغرس أن يصدر أي قانون..." لكن في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، قررت المحكمة أن فقرة اتباع قواعد الإجراءات القانونية الواردة في التعديل الرابع عشر لا تنطبق على الولايات ("كما لا يحق لأية ولاية أن تحرم شخصاً من الحياة أو الحرية أو الملكية دون اتباع قواعد الاستحقاقات القضائية")، "تتضمن" بعض الحقوق الأساسية، مثل حرية الكلام وعدم التعرض لعمليات التفتيش غير المعقولة. كان هذا المفهوم قوياً جداً. فهو عني أن الحميات التي يضمنها الدستور الأميركي تصل إلى كل مركز شرطة أو سجن محلي، إلى كل مدرسة عامة وإلى كل مجلس بلدي. الأحكام الأكثر إثارة للجدل التي صدرت خلال العقود الأخيرة فرضت تطبيق الحقوق الدستورية التي عكست



السيدة بنكستون مع صف مدرستها الابتدائية المندمجة عنصرياً في سبرينغر، ولاية أوكلاهوما في عام 1958.

© AP Images

وكتب كينيدي في المقطع الأخير من قراره: "على مر الزمن، ومن جيل إلى آخر، استطاع الدستور كسب الاحترام العظيم وحتى، كما تجرأ أن يطمح إلى ذلك جيمس ماديسون [واضع إطار الدستور الذي أصبح بالتالي رئيساً] كسب إجلال الشعب الأميركي. لا يقلل من درجة إخلاصنا

للدستور أو من درجة اعتزازنا بأصوله إذا اعترفنا ان التأكيد الصريح على حقوق أساسية معينة من جانب دول وشعوب اخرى يشدد ببساطة على مركزية نفس تلك الحقوق ضمن نطاق تراثنا في الحرية".
الآراء الواردة في هذا المقال لا تمثل بالضرورة وجهات نظر أو سياسة الحكومة الأميركية.

العمر وحكم عليه آنذاك بالسجن لمدى الحياة. والثانية هي قضية "غراهام ضد فلوريدا" التي تتعلق بترانس غراهام الذي حكم عليه بالسجن مدى الحياة لارتكابه جريمة سطو مسلح عندما كان في سن 16. استناداً إلى تقرير نشرته منظمة العفو الدولية عام 2005، هناك ما لا يقل عن 2225 شخصاً يقضون أحكاماً بالسجن لمدى الحياة في الولايات المتحدة لارتكابهم جرائم عندما كانوا أحداثاً.

حتى هذا التاريخ، كان القضاة حذرين في وضع حدود دستورية على الأحكام بالسجن. لكن استندت المحكمة إلى التحريم الذي نص عليه التعديل الثامن حول "العقاب القاسي وغير الاعتيادي" للحد من عقوبة الموت، بضمنها الحكم الصادر عام 2005 في قضية "روبر ضد سيمونز" التي وضعت حداً لعقوبة الموت للمجرمين الذين يكونون تحت سن 18 عند ارتكابهم الجريمة.

انتقد النقاد في الكونغرس وفي هيئات أخرى رأي المحكمة لإقرارها "بالثقل الغامر للرأي العام الدولي" ضد عقوبة الإعدام للمجرمين تحت السن القانونية. كتب القاضي أنطوني كينيدي، "تقف الولايات المتحدة الآن وحيدة في عالم أدار ظهره ضد عقوبة الإعدام للأحداث". ولكنه شدد ان حكم المحكمة استند إلى "إجماع قومي" في الولايات المتحدة في اليوم الحاضر يقضي بأن تنفيذ حكم الإعدام بمجرم حدث يُشكل عملاً قاسياً وغير اعتيادياً.

حقائق أساسية حول المحكمة العليا الأميركية

القضايا

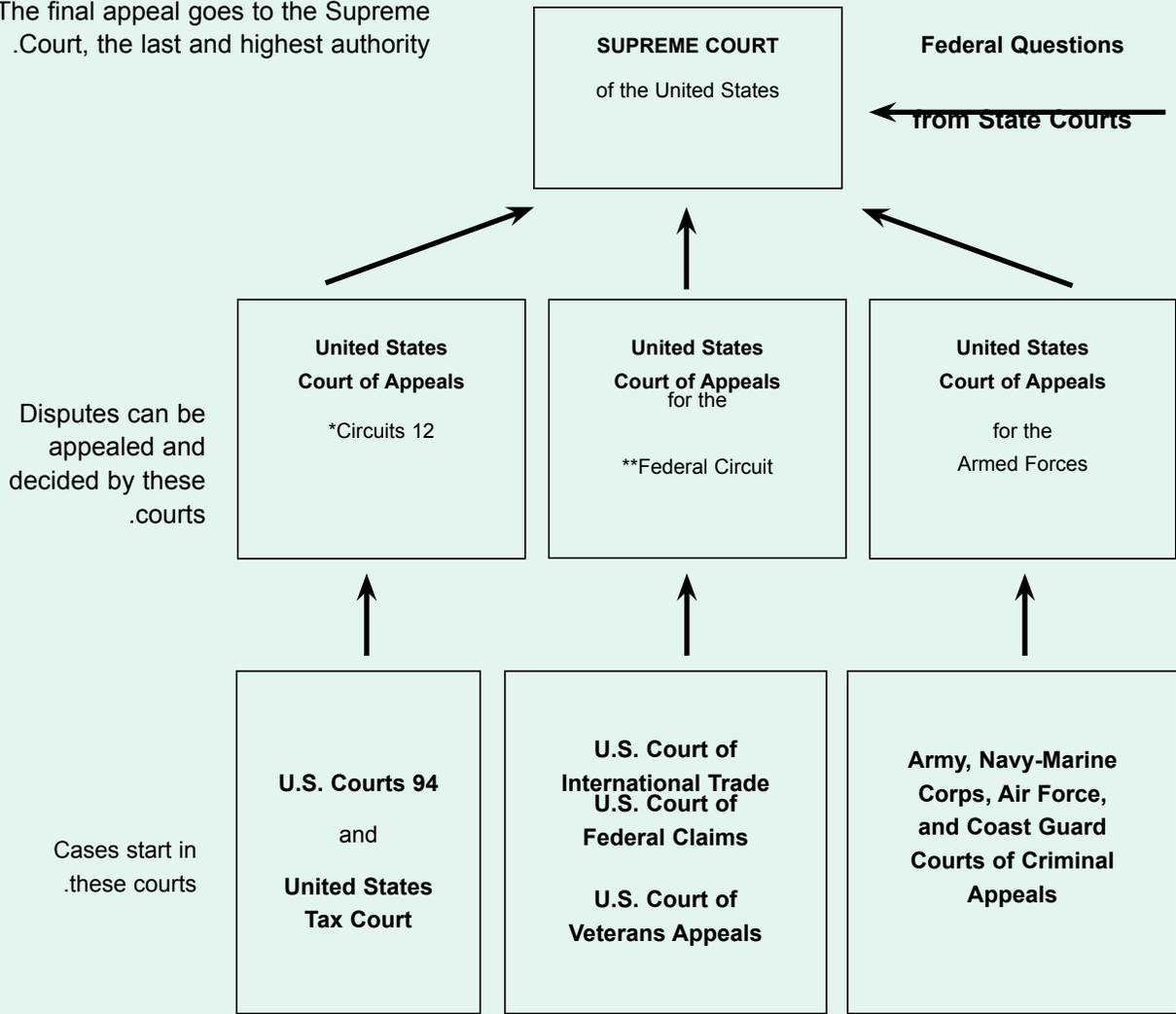
القضايا المرفوعة أمام المحكمة في كل دورة انعقاد- حوالي 10 آلاف قضية.
القضايا التي تختار المحكمة النظر فيها في كل دورة انعقاد لها - حوالي 100 قضية.
الآراء الخطية في كل دورة انعقاد - 90-80 رأياً .
النسبة المئوية للقرارات الصادرة بالإجماع- 25-33%.
موافقة القضاة المطلوبة لكسب قضية - 5 من أصل 9 قضاة.

القضاة

التعيينات في المحكمة- من قبل الرئيس.
تثبيت التعيينات في المحكمة- من قبل مجلس الشيوخ الأميركي.
عدد القضاة منذ العام- 1790-99 قاضياً أعضاء في المحكمة. 17 رئيساً للمحكمة
قضاة جرى تعيينهم ولكنهم لم يُثبتوا في المنصب - 36.
عدد الكتاب معاونين لكل قاضٍ - 3.
مدة التعيين- مدى الحياة او حتى التقاعد
أول قاضٍ أميركي أفريقي- ثيرغود مارشال
أول قاضية- ساندرا داي اوكونور
أول قاضية من أصل لاتيني- سونيا سوتومايور

THE U.S. COURT SYSTEM

The final appeal goes to the Supreme Court, the last and highest authority



Disputes can be appealed and decided by these courts

Cases start in these courts

The 12 regional Courts of Appeals also receive cases from a number of federal agencies *

The Court of Appeals for the Federal Circuit also receives cases from the International Trade Commission, the Merit Systems Protection Board, the Patent and Trademark Office, and the Board of Contract Appeals

النفوذ والاستقلالية: دور السياسة في قرارات المحكمة

سوزانا شيري



© AP Images/J. Scott Applewhite

من اليمين إلى اليسار : القضاة روبرتس، ستيفنز، توماس، غينزبرغ، وبرابر يتشاركون لحظة زمالة.

قبل حوالي القرنين تقريباً، كتب المفكر الفرنسي ألكسيس دي توكفيل، الدارس الشهير للحياة والعادات الأميركية يقول: "بالكاد توجد أية مسألة سياسية في الولايات المتحدة لا تتحول عاجلاً أو آجلاً إلى مسألة قضائية." لا زال هذا القول صحيحاً حتى يومنا هذا، وطرح مازقاً فريداً للمحاكم الأميركية. كيف يستطيع القضاة أن يحلوا مسائل هي بطبيعتها سياسية أكثر من كونها قانونية؟ يكمن الجواب في هيكلية الفرع القضائي وعملية اتخاذ القرار التي يقوم بها القضاة.

بعكس القضاة في العديد من الدول الأخرى، يتم اختيار القضاة الأميركيين من بين صفوف المحامين العاديين وينصبون على منصة القضاة دون تلقي أي تدريب متخصص. ولا يتلقى حتى قضاة المحكمة العليا، رغم أنهم كثيراً ما يملكون خبرة في محاكم أخرى، أي تدريب متخصص يتعدى دراسة الحقوق التي يحصل عليها كل محام في الولايات المتحدة. وفي حين أن الأفراد (بمن

سوزانا شيري هي أستاذة كرسي هيرمان أو لوينشتاين للقانون في كلية القانون بجامعة فاندربيلت في ناشفيل، ولاية تينيسي. شاركت في تأليف ثلاثة كتب حول القانون الدستوري والنظرية الدستورية هي: "قرارات رأي: فصل القانون عن السياسة في القضايا الدستورية" (2008)، و"السعي الذي لا يكل عن اليقين: البحث المضلل عن أسس دستورية" (2002)، و"ما يتعدى كل منطق: الهجوم الراديكالي على الحقيقة في القانون الأميركي" (1997). كما كتبت أيضاً عشرات المقالات وشاركت في تأليف ثلاثة كتب تعليمية.

تعترف شيري بمخاوفها من أن تؤثر الآراء السياسية لقاض معين في أحكامه. تستنتج بالقول ان هذه المخاوف مبالغ فيها إلى حد كبير. هناك عوامل كثيرة، شخصية كما ومؤسسية، تتجاوز الميول السياسية لقاضٍ في شرح قراراته.

الديمقراطي. يضمن التنوع في الآراء السياسية في المحكمة والتعيين الدوري لقضاة جدد عدم تمكن أية فئة سياسية معينة من السيطرة على المحكمة لمدة طويلة.

إذا وضعنا الاختلافات جانباً، فإن جميع القضاة يتشاركون في الالتزام بالدستور. إخلاصهم لهذا الهدف يجعل الولايات المتحدة دولة يحكمها حكم القانون، بدلاً من حكم الرجال. وعند تفسيرهم وتطبيقهم للدستور والقوانين، لا ينظر القضاة إلى أنفسهم كأوصياء مثاليين يسعون إلى حكم مجتمع غير مثالي، بل بدلاً من ذلك يعتبرون أنفسهم وكلاء مخلصين للقانون نفسه. تستطيع المحكمة العليا أن تقرر، وهي تقرر بالفعل، حول مسائل سياسية، ولكنها لا تفعل ذلك باستعمال نفس الأدوات القانونية التي تستعملها عند النظر في أية مسألة قانونية. فلو كان الأمر خلاف ذلك، لعرضت المحكمة شرعيتها بالذات للخطر: فقد لا ينظر الناس إليها كمؤسسة تستحق الاحترام الخاص.

الآراء الشخصية والسياسية

ومع ذلك، يملك القضاة آراء شخصية. وهم يتم تعيينهم عبر عملية سياسية. وعلى المراقبين بالطبع ان يسألوا عن مدى قوة الدور الذي تلعبه آراؤهم السياسية في واقع الأمر. يؤكد بعض العلماء ان الميول السياسية للقضاة تلعب دوراً كبيراً، وتفرض بصورة أساسية قراراتهم في قضايا عديدة. ويشير هؤلاء إلى واقع كون القضاة الذين يعينون من جانب رؤساء محافظين يميلون إلى التصويت في المحكمة بطريقة محافظة، وان القضاة الذين يعينون على يد رؤساء ليبراليين يصوتون في المحكمة بطريقة معاكسة. توحى بالتأكيد معارك تثبيت القضاة المعينين مؤخراً إلى ان العديد من الناس ينظرون إلى السياسة الشخصية للقضاة كعامل مهم في عملية اتخاذ القرار القضائي.

ولكن يجب علينا أن لا نسارع إلى الاستنتاج بأن قضاة المحكمة العليا، مثلهم مثل السياسيين، يحاولون فقط تثبيت ميولهم السياسية. فهناك عدد من العوامل تجعل من هذا التحليل أكثر تعقيداً. أولاً، من الصعب فك التشابك بين الميول السياسية للقاضي وفلسفته القضائية. ويعتقد بعض القضاة بوجوب تفسير الدستور استناداً إلى ما عناه عندما جرى تبنيه للمرة الأولى، وبوجوب تفسير القوانين بالنظر فقط إلى نصوصها. ويعتقد آخرون ان معنى الدستور يمكن ان يتغير مع الوقت او ان الأدلة الوثائقية محيطة بعملية سن القانون يمكن أن تكون مفيدة في تفسيره.

يتردد بعض القضاة كثيراً في إسقاط القوانين

فيهم قضاة المحكمة العليا المستقبليون) الذين يدرسون لكي يصبحوا محامين قد يختارون التشديد على مجالات مواضيع معينة، كقانون التوظيف او قانون مكافحة الاحتكارات، فلا توجد أية برامج دراسية تهدف إلى إعدادهم لإشغال مهنة قضائية.

إذن، يبدأ قضاة المحكمة العليا حياتهم المهنية كمحامين. خلفياتهم، وتقضياتهم السياسية، وميولهم الفكرية هي، نظرياً، متنوعة بنفس قدر التنوع الذي تجده لدى أي مجموعة أخرى من المحامين. لكن هذا التنوع في أعضاء المحكمة العليا، ولا سيما التنوع السياسي، يضيق نطاقه نوعاً ما بفعل العملية التي يتم بموجبها اختيار القضاة: يرشح الرئيس كل واحد من القضاة، ويجب أن تصادق غالبية أعضاء مجلس الشيوخ على تنصيبه. وبعد تعيينهم، يستمر قضاة المحكمة العليا في عملهم بمناصبهم حتى وفاتهم أو اختيارهم للتقاعد. لا توجد دورة عمل ثابتة كما ليس هناك تقاعد إلزامي لهم. وهكذا تأتي الشواغر في المحكمة العليا متقطعة ولا يمكن التنبؤ بها، وتعتمد الآراء السياسية لأي قاضٍ على المشهد السياسي السائد وقت تعيينه. فالأرجح أن يتخذَ رئيس حائز على شعبية عالية ويُشكل حزبه غالبية في مجلس الشيوخ خيارات مختلفة جداً عن رئيس ضعيف يواجه مجلس شيوخ تكون فيه الغالبية للحزب المعارض.

في أي وقت معين، تتكون المحكمة العليا من قضاة جرى تعيينهم على يد رؤساء مختلفين وصادقت مجالس شيوخ مختلفة على تنصيبهم. ومع بداية دورة انعقاد المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر 2009، نجد أن القضاة التسعة في المحكمة العليا، على سبيل المثال، قد جرى تعيينهم على يد خمسة رؤساء مختلفين، ثلاثة رؤساء من الحزب الجمهوري واثنين من الحزب



الرئيس الجمهوري دوايت ايزنهاور (إلى اليسار) اختار وليام جي برينان لعضوية المحكمة العليا.



لا يتبع القاضي ديفيد سوتنر (إلى اليسار) دائماً التوجهات السياسية للرئيس جورج ايوش دبليو بوش (الأب).

دوايت ايزنهاور، وتمّ تثبيت وارين في منصبه من جانب مجلس شيوخ غالبيته من الجمهوريين. بين ربع وثلاث عدد القضايا التي تحكم فيها المحكمة العليا تصدر قراراتها بالإجماع، ويوافق جميع القضاة على النتيجة، بغض النظر عن آرائهم السياسية. استنتجت إحدى الدراسات انه في حوالي نصف عدد القضايا التي تم الحكم فيها دون إجماع، لا تتماثل أصوات القضاة مع ما قد يتكهن به المرء بأنه يستند إلى آرائهم السياسية الشخصية. علاوة على ذلك، فإن بعض المسائل القانونية المهمة لا يمكن التنبؤ بها سياسياً: لا يمكننا دائماً أن نحدد الموقف "المحافظ" أو "الليبرالي" في قضايا تتعلق، على سبيل المثال، بحقوق دستورية متعارضة أو قوانين تنظيمية معقدة.

عوامل أخرى في اتخاذ القرارات

إن هيكليّة وعمل النظام القضائي تؤدي أيضاً إلى تعديل ميول أي قاضي فردي نحو فرض ميوله السياسية الشخصية والعامل الأكثر أهمية هو ان على المحكمة أن تشرح وتعلّل علناً الأحكام التي تصدرها: فكل قضية تترافق مع رأي واحد أو أكثر خطي يقدم الحجج المنطقية الكامنة وراء قرار المحكمة، وتتوفر هذه الآراء لكل من يريد الاطلاع عليها. وهي تُناقش بصورة واسعة في الصحف (وعلى الإنترنت) وتعرض في أحيان كثيرة إلى انتقادات دقيقة من جانب محامين، والقضاة، والباحثين. تؤمّن هذه الشفافية عدم قيام القضاة بتحريف القانون دون تمييز. فاستنساباتهم تكون محددة بضغط كشفها أمام الرأي العام. وأي قاض لا يريد ان ينظر إليه الناس على أنه أحمق أو وغد سوف يكون حذراً في صياغة آراء مقنعة تُظهر منطقية استنتاجاته.

تلعب المداولات أيضاً دوراً في تخفيف نفوذ السياسة على عملية اتخاذ القرارات من جانب القضاة. قبل الوصول إلى قرار، يقرأ كل قاض المواجز القانونية التي قدمتها أطراف الدعوى، ويستمع ألى (ويطرح أسئلة في أحيان كثيرة على) محامي الأطراف خلال تقديم الحجج الشفهية، ويتحدث مع القضاة الآخرين. كما قد يناقش القضاة أيضاً القضايا مع الكتاب القانونيين العاملين لديهم، ومع خريجين حديثين من كليات الحقوق الذين قد يوفرون وجهات نظر مختلفة نوعاً ما. بعد إجراء تصويت أولي على القضية، يتبادل القضاة مسودات آرائهم. خلال عملية المداولات الطويلة هذه يظل القضاة منفتحين على إمكانية الإقنتاع، وليس من المستبعد أن يُغيّر قاضٍ

التي أقرتها المجالس التشريعية في الولايات أو المجالس التشريعية الفدرالية (الكونغرس)، بينما يعتبر آخرون ان الإشراف الدقيق على أعمال المجالس التشريعية هو جزء أساسي من دورهم كحراس للدستور. فالقاضي الذي يعتقد بوجود تفسير الدستور استناداً إلى معناه الأصلي، وييدي تردداً في إلغاء القوانين، سوف يكون على الأرجح غير متعاطف مع الادعاءات التي تقول بوجود قوانين مختلفة تنتهك الحقوق الدستورية للأفراد. فإذا صادف وأن كان هذا القاضي محافظاً، من الوجهة السياسية، فإننا قد نعزو خطأ عدم التعاطف مع هذه الادعاءات إلى السياسة وليس إلى الفلسفة القضائية.

قد تؤثر التجارب الشخصية والخلفية للقاضي أيضاً في كيفية مقاربه للقضية، رغم ان ذلك لا يتم دائماً بطرق يمكن التنبؤ بها. فالقاضي الذي ترعرع فقيراً قد يشعر بالتعاطف مع الفقير، أو ربما قد يعتقد بدلاً من ذلك ان قدرته على التغلب على مشقات الفقر تظهر ان على الفقير ان يتحمل مسؤولية وضعه. والقاضي الذي يملك تجربة مباشرة مع شركات او مع هيئات عسكرية او حكومية (لاختيار بضعة أمثلة فقط) قد يكون لديه فهم أعمق لنقاط قوتها ونقاط ضعفها.

في نهاية المطاف، يبدو أنه من الصعب دعم الاستنتاج بأن سياسة أي قاض تُشكل التأثير الوحيد (أو حتى الرئيسي) على قراراته. هناك ببساطة حالات كثيرة جداً يفاجئ فيها القضاة الرؤساء الذين عينوهم، ويصوتون بما يتعارض مع آرائهم السياسية، أو يضمنون أصواتهم إلى أصوات قضاة عينهم رئيس ينتمي إلى حزب آخر. اثنان من أشهر القضاة الليبراليين في القرن العشرين، هما رئيس المحكمة العليا السابق ايرل وارين والقاضي وليام بريمان، تمّ تعيينهما على يد الرئيس الجمهوري

ميولا سياسية خاصة بهم. تكون هذه القضايا في أحيان كثيرة الأكثر إثارة للجدل وتشمل في العادة نزاعات سياسية تنقسم البلاد حولها على أسس سياسية. فلا عجب إذن بأن تقسم هذه القضايا القضاة بصورة مماثلة. لكن وجود مثل هذه القضايا يجب ان لا يدفعنا إلى الاستنتاج بأن السياسة تُشكّل عاملاً مسيطراً في معظم القضايا التي تنظر فيها المحكمة العليا.

لذلك، تؤثر عوامل عديدة على قرارات المحكمة العليا. وتلعب الآراء السياسية للقضاة دوراً صغيراً فقط. فلو كان الأمر بخلاف ذلك، لكانت المحكمة أقل قدرة على العمل كآلية ضبط مستقلة تشرف على الفروع السياسية، وأقل قدرة على حماية حقوق الأفراد، وأقل أماناً لجهة شرعيتها. لن يكون لدى الناس نفس الثقة الكبيرة بمحكمة يُنظر إليها على أنها مجرد هيئة سياسية أخرى، بدلاً من صانع قرار قانوني مستقل. يعرف قضاة المحكمة (وغيرهم من القضاة) هذا الأمر، ويصونون سمعة المحكمة إلى أقصى حد ممكن من الدور السياسي عند إصدار أحكامهم.

رأيه بشأن أي قضية. ولأن القضاة، والمحامين، والأطراف، والكتاب القانونيين يمثلون مجموعة متنوعة من الآراء السياسية، فإن هذه العملية تساعد في تركيز اهتمام القضاة على العوامل القانونية بدلاً من العوامل السياسية.

وأخيراً، فإن مفهوم مراعاة القرارات التي اتخذت في قضايا سابقة (Stare decisis) يقيد مدى استنساب المحكمة. فبغيب الظروف الاستثنائية سوف تتبع المحكمة السوابق، أو القضايا التي أصدرت قرارات بشأنها في السابق. حتى القضاة الذين قد لا يوافقون على قرار سابق (بضمنهم الذين خالفوا عندما جرى إصدار الحكم الأصلي في القضية) سوف يشعرون بأنهم ملتزمون بتطبيق هذه السوابق على قضايا لاحقة. ومع تراكم القرارات حول مسألة معينة، فقد توضح المحكمة أو تبدل مبادئها، ولكن السوابق الأولى سوف تحدد نقطة البداية في ذلك. يحفل التاريخ بأمثلة رؤساء منتخبين حديثاً تعهدوا بتغيير سوابق معينة للمحكمة العليا، ولكنهم فشلوا في سعيهم رغم تعيين قضاة جدد. يؤمن مفهوم مراعاة السوابق القانونية ان يتم تغيير المبادئ بصورة تدريجية وليس بصورة مفاجئة، وان يكون من غير المحتمل إسقاط قرارات مترسخة جيداً. هذا التطور التدريجي للمبادئ يعزز بدوره الاستقرار وقابلية التكهن الضروريين في دولة ملتزمة بحكم القانون.

ليس هناك بالطبع من نظام مثالي. في عدد قليل من القضايا، يبدو التفسير المحتمل لتصويت قضاة معينين بأنها تعكس

القضاة الذين يتغيرون

ليندا غرينهاوس



© AP Images/Evan Vucci

القاضية المعنية حديثاً سونيا سوتومايور، يرافقتها رئيس المحكمة العليا جون روبرتس في أعقاب حفل تقلد منصبها.

مقعداها في المحكمة العليا في 8 آب/أغسطس 2009.

إلا أن وصفها لعمل القاضي كنوع من الممارسة الميكانيكية ترك أسئلة كثيرة مثيرة مفتوحة. إذا كانت مهنة القضاء بهذا القدر من البساطة والوضوح فكيف يمكننا ان نبرر الحقيقة بأنه خلال دورة الانعقاد الأخيرة للمحكمة العليا أصدر القضاة أحكاماً في ثلث عدد القضايا المرفوعة إلى المحكمة (23 من أصل 74 قضية) بأغلبية 5 أصوات مقابل 4؟ ومن المفترض ان يكون القضاء في كلا الجانبين من القرارات المتنازع حولها اعتقدوا بأنهم مخلصون للقانون. لكنهم للعديد من الأسباب المتنوعة، قاموا بتفسير القانون بصورة مختلفة.

يمكن اعتبار ذلك الأمر واضحاً ويمكن التنبؤ به. فإذا لم يختلف القضاة فيما بينهم، لن تصبح عندئذٍ عملية ملء شواغر المحكمة العليا حدثاً يحتاج إلى كل ذلك الغليان في السياسة الأميركية كما هي عليه حالها في يومنا هذا. لكن الوصف الميكانيكي للدور القضائي طرح سؤالاً آخر محيراً أكثر حول السلوك القضائي:

ليندا غرينهاوس حائزة على لقب صحافية نايت المميّزة المقيمة، وأستاذة كرسي جوزيف غولدشتاين للحقوق في كلية الحقوق في جامعة بيل، بنيو هيفن، ولاية كنتاجت. وقد غطت منذ عام 1978 حتى عام 2008 نشاطات المحكمة العليا كمراسلة لصحيفة نيويورك تايمز. تُشكل وجهة نظر المحكمة العليا أكثر من آراء جامدة لتسعة أفراد. فالنظرة العالمية للقاضي تتطور مع مرور الزمن، كما بسبب تعرّضه للأحداث العالمية وتفاعله الشخصي والفكري الوثيق مع القضاة الآخرين. وهكذا لا يمكن التنبؤ بالنتائج.

خلال جلسة التثبيت الأخيرة لمجلس الشيوخ لتعيين سونيا سوتومايور قاضية في المحكمة العليا، تركز الاهتمام بصورة طبيعية على ما ستكون عليه كقاضية في المحكمة العليا. فتأكدوا بأن شعارها كقاضية كان "الإخلاص للقانون"، وأنها ترى عمل القاضي على انه تطبيق لوقائع القضية استناداً إلى القانون المختص، أرضى معظم أعضاء مجلس الشيوخ. وبعد المصادقة على تثبيتها بأكثرية 68 صوتاً مقابل 31، شغلت سوتومايور



© AP Images/William J. Smith

روبرت اتش جاكسون بّدل آراءه حول السلطات الرئاسية بعد 11 سنة من العمل في المحكمة العليا.

إذن، لم يمضِ روبرت جاكسون أكثر من عقد واحد في المحكمة حتى تحول من أحد أقوى المدافعين عن السلطة الرئاسية إلى أقوى المناصرين لوضع قيود عليها.

عين الرئيس دوايت دي إيزنهاور منافساً سياسياً له، وهو حاكم ولاية كاليفورنيا إيرل وارين، رئيساً للمحكمة العليا. كان وارين قد أمضى 23 سنة مدعياً عاماً محلياً ومدعياً عاماً لحكومة الولاية، وخلال أول دورة عمل له في المحكمة عام 1953-1954، صوت في معظم الأوقات ضد المتهمين المجرمين وضد الناس الذين ادعوا ان حقوقهم المدنية كانت تنتهك. ولكن خلال السنوات الخمس عشرة التالية، أصبح نصيراً للمتهمين المجرمين ومقدمي دعاوى الحقوق المدنية، واشتهرت محكمة وارين بتوسعها في تفسير حقوق كلا الطرفين.

يصور العمل المهني للقاضي بايرون آر وايت، الذي عينه الرئيس جون اف كينيدي عام 1962، مثلاً حديثاً لقاضٍ أصبح محافظاً أكثر مع مرور الزمن. فقد أصبح خائب الأمل من الأحكام المؤيدة للمجرمين المتهمين في محكمة وارين وعمل جل ما يستطيع للحد من نطاق الحكم الشهير في قضية ميراندا، الذي أبطل إدانات المتهمين الذين لم تُقرأ عليهم قائمة حقوقهم قبل ان يستجوبهم ضباط الشرطة. فعندما كتب رأي الأغلبية عام 1984 في قضية (الولايات المتحدة ضد ليون)، قام بوضع أول تقيد مهم على "قاعدة الاستثناء" التي كانت تفرض منذ مدة طويلة على المحاكم

كيف يمكن تبرير التغيير الذي مرّ به العديد، ان لم يكن معظم، قضاة المحكمة العليا خلال تولي منصبهم؟ فليس من غير الشائع ان تتغير وجهة نظر القاضي، وأحياناً بصورة جذرية. قد يستمر القاضي في تطبيق الوقائع استناداً إلى القانون في نفس الوقت الذي يصل فيه إلى استنتاجات مختلفة حول ماهية الوقائع المهمة بالفعل وما هي السوابق القانونية التي توفر إطار العمل الصحيح لاتخاذ القرار. قد يعتقد رئيس البلاد بصورة صحيحة بأنه وجد مرشحاً لقاضٍ في المحكمة العليا يشاركه أولوياته ووجهات نظره بالنسبة للقانون. لكن بعد مرور سنوات، ربما حتى بعد وقت طويل من مغادرة الرئيس منصب الرئاسة، يتبين ان ذلك المرشح الذي يحميه بقاءه في منصبه طوال حياته، أصبح قاضياً من نوع مختلف جداً. الأمثلة عديدة وفيما يلي بعضها.

من السلطة الرئاسية إلى العمل الإيجابي

عندما تولى روبرت ايئتس جاكسون، وزير العدل في حكومة الرئيس فرانكلن دي روزفلت منصبه في المحكمة العليا عام 1941، كان مدافعاً قوياً عن السلطة الرئاسية. وفي وقت مبكر من ولايته، وبعد وقت قصير من دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية، أصدرت المحكمة قراراً في قضية مهمة تتعلق بمدى سلطة الرئيس في زمن الحرب. كانت المسألة في هذه القضية (Ex parte Quirin) تتعلق بصلاحيات اللجنة العسكرية التي حاكمت ثمانية مخربين نازيين ألقى القبض عليهم وهم يحاولون الدخول إلى البلاد وحكمت عليهم بالموت.

أيدت المحكمة الإجراء والنتيجة ولكن جاكسون، في رأي لم ينشر ولم يظهر علناً إلا بعد سنوات، كان يريد ان يذهب إلى ابعد من ذلك. كان المخربون "سجناء لدى الرئيس بفضل مركزه كرئيس دستوري للمؤسسة العسكرية"، كما كتب يقول، واقترح انه كان على المحكمة ان لا تُقدّم حتى على مراجعة ممارسة روزفلت لسلطته.

لم يكن بإمكان سوى عدد قليل من الناس التنبؤ بأنه بعد 11 سنة على ذلك الموقف، سوف يتخذ جاكسون موقفاً مغايراً تماماً في أحد أشهر كل قراراته في المحكمة العليا حول حدود السلطة الرئاسية. خلال الحرب الكورية، أغلق إضراب مصانع الصلب في البلاد، الأمر الذي أوقف إنتاج الأسلحة ومواد مهمة أخرى. أمر الرئيس هاري إس ترومان بأن تصادر الحكومة مصانع الصلب. وأعلنت المحكمة العليا ان قرار الرئيس عمل غير دستوري (يونغستون شيت اند تيوب كومباني ضد سوير). وافق جاكسون في رأي موافق، وهو قرار أشارت إليه المحكمة في السنوات الأخيرة في قرارات أصدرتها تمنح حقوقاً للمحتجزين في السجن الأميركي في غوانتانامو باي، كوبا. قال جاكسون: "لا يستطيع الرئيس الاعتماد على ممارسة السلطة التنفيذية من جانب واحد، كما لن توافق المحكمة تلقائياً على الأفعال التي يقوم بها الرئيس في غياب تفويض من الكونغرس، ولكنها قد تقيّمها في سياق معرفة ما إذا كان ادعاء الرئيس للسلطة شرعياً."



اختار الرئيس رونالد ريغان ساندر داي اوكونور قاضية في المحكمة العليا.

في قضية "رو ضد ويد"، الذي أكد الحق الدستوري في الإجهاض. كانت أيضاً تعبر عن شكوكها تجاه البرامج الحكومية التي أعطت تفضيلات في التوظيف أو في عقود الأشغال العامة إلى أفراد من مجموعات الاقليات المحرومة. مع ذلك، وفي عام 1992 زودت اوكونور الصوت الخامس الحاسم الذي منع إبطال الحكم الصادر في قضية "رو ضد وايد" (في قضية "جمعية التخطيط العائلية لجنوب شرق بنسلفانيا ضد كيسي"). وفي عام 2003 كتبت رأي أغلبية القضاة في المحكمة الذي أيد تنفيذ برنامج عمل إيجابي منح امتيازاً إلى مقدمي طلبات الانتساب من السود إلى كلية حقوق عامة في جامعة ميشيغان قضية "غروتر ضد بولينغر".

تجربة تحويلية

ما مدى شيوع مثل هذه التحولات العميقة؟ إنها أكثر شيوعاً مما يدركه معظم الأميركيين. درست أساتذة الحقوق في كلية الحقوق، لي إيستاين في جامعة نورث وسترن في شيكاغو تاريخ ما سمته "الانحراف الأيديولوجي" لدى قضاة المحكمة العليا. في مقال نشرته عام 2007 حول نتائج أبحاثها، لاحظت انه "بعكس الحكمة التقليدية السائدة، فقد انتقل كل قاضٍ تقريباً خدم في المحكمة العليا منذ الثلاثينات من القرن العشرين إلى اليسار أو إلى اليمين، أو في بعض الحالات بدل توجهاته عدة مرات."

<http://www.law.northwestern.edu/journals/law-1>
[review/colloquy/2007/8]

المسألة المثيرة للاهتمام هي لماذا يحصل ذلك؟ ففي جميع الأحوال، يصل قضاة المحكمة العليا إلى مناصبهم وهم راثرون ناضجون، ويكونون في أحيان كثيرة أشخاصاً نافذين تماماً في الحياة العامة، أي بكلمات أخرى، ليسوا من ذلك النوع من الناس الذي لا يزال يبحث عن طريقه.

طرح روبرت جاكسون نفس السؤال في كتاب نشره قبل وقت قصير من تعيينه قاضياً في المحكمة العليا. كتب بصفته دارساً وثيقاً لشؤون المحكمة، فسأل في كتابه، "الكفاح من أجل السيادة القضائية"، قائلاً: "لماذا تؤثر المحكمة في القضاة المعينين أكثر مما يؤثر القضاة المعينون في المحكمة؟" بكلمات أخرى، يبيّن له ملاحظته الخاصة ان الواقع المجرّد للخدمة في المحكمة كان يُشكّل تجربة تحويلية. وكان من المقدر ان تثبت له تجربته الشخصية بأنها كانت تجربة فريدة: فقد حصل على إجازة من عمله في المحكمة العليا ليكون المدعي العام الرئيسي في محاكمة مجرمي الحرب في نورمبرغ. فليس من المستغرب الافتراض بأن دراسته الوثيقة لتأثيرات السلطة التنفيذية المطلقة العنان في ألمانيا النازية تركت تأثيرها على تفكيره حول

استثناء الأدلة الاتهامية التي حصل عليها ضباط الشرطة بصورة غير ملائمة.

عين الرئيس ريتشارد أم نيكسون القاضي هاري أي بلاكمون قاضياً في المحكمة العليا عام 1970، وكان الرئيس نيكسون قد تعهد خلال حملته الانتخابية عام 1968 للبيت الأبيض بأن يجد قضاة يناصرون "القانون والنظام"، بحيث يسقطون أحكام محكمة وارين. في وقت مبكر من تسلمه منصبه، بدا هاري بلاكمون على انه يلعب هذا الدور بصورة ممتازة. فقد خالف في عام 1972 قرار المحكمة العليا الذي ابطل جميع قوانين عقوبة الإعدام في البلاد، وانضم إلى رأي الأغلبية بعد أربع سنوات عندما أيدت المحكمة قوانين جديدة وسمحت باستئناف تنفيذ حكم الإعدام. في عام 1973 كتب في رأي أغلبية القضاة ان فرض دفع رسم بقيمة 50 دولاراً لتقديم طلبات الإفلاس لا ينتهك حقوق الناس الفقراء. أثار هذا القرار (الولايات المتحدة ضد كراس) حفيظة أحد أكثر القضاة ليبرالية، وهو وليام أو دوغلاس، الذي اشتكى: "لم أحلم أبداً بأنني سوف أعيش لرؤية اليوم الذي تعتبر فيه محكمة بأن شخصاً ما قد يكون فقيراً أكثر من اللازم للاستفادة من فوائد الإفلاس."

مع ذلك، وبعد أربع سنوات فقط، كان بلاكمون يجادل بشدة مخالفاً، قائلاً إن على الحكومة أن تقوم بتسديد أكلاف عمليات الإجهاض للنساء الفقيرات اللواتي لا يمكنهن تحمل نفقاتها. وبحلول نهاية حياته المهنية في المحكمة العليا، عام 1994، كان بلاكمون قد أصبح معارضاً صريحاً لعقوبة الإعدام، واعتبر بصورة واسعة انه العضو الأكثر ليبرالية في المحكمة العليا.

كانت القاضية ساندر داي أوكونور، أول امرأة تصبح عضواً في المحكمة العليا عام 1981، حين عينها الرئيس رونالد ريغان، وكانت محافظة يعتمد عليها في سنواتها الأولى. انتقدت بشدة القرار الذي اتخذته المحكمة العليا عام 1973

دراسته لتصرفات آخر عشرة قضاة جمهوريين معينين في المحكمة العليا، ان أولئك الذين كانوا لا يملكون تجربة سابقة في الفرع التنفيذي للحكومة الفدرالية هم الذين يرجح لهم أكثر الانحراف إلى اليسار، بينما أولئك الذين يملكون مثل هذه التجربة كان من غير المرجح أن يغيروا وجهات نظرهم الأيديولوجية.

لهذا الأمر منطق بديهي أيضاً: أولئك الذين يملكون تجربة في الفرع التنفيذي يكونون في مركز قانوني بارز في البيت الأبيض أو وزارة العدل وسددوا ما عليهم له وأصبحوا معروفين تماماً. ينطبق هذا النموذج على كل من وارين بيرغر ووليام إيتش رنكويست، آخر رئيسين للمحكمة العليا. فقد خدم كلاهما كمساعدين لوزير العدل. رئيس المحكمة العليا جون جي روبرتس جونيور، الذي خدم كمحام شاب في البيت الأبيض كمحام رئيسي في مكتب المدعي العام الحكومي في وزارة العدل، يبدو من المرجح ان ينطبق عليه هذا النموذج أيضاً. فبعد أربع سنوات في منصبه، لا زال محافظاً بعناد دون إظهار أية إشارة إلى "الانحراف".

وبما أن متوسط سنوات إشغال منصب القاضي في المحكمة العليا هو 18 سنة، فإن الخط الزمني لا زال وافرًا جداً. أظهر تحليل إبستيان لأنماط تصويت القاضية ساندر داي اوكونور على مدى 24 سنة من حياتها المهنية انه في وقت متأخر من عملها كقاضية في عام 2002، كان يمكن التكهّن بأن أوكونور سوف تصوت على إلغاء نفيس برنامج العمل الإيجابي لجامعة ميشيغان الذي صوتت تأييداً له في السنة التالية. تكلمت أوكونور بنفسها بحرارة عن التأثير الذي شعرت به من القاضي ثورغود مارشال، الذي تشاطرت معه منصة المحكمة في عقد عملها الأول قاضية في المحكمة. كان مارشال محارباً عظيماً يدافع عن الحقوق المدنية وأول قاض أسود في المحكمة العليا. كان مارشال يصور في أحيان كثيرة النقاط القانونية بربطها بقصص من حياته الخاصة، أي قصص "كان بإمكانها ان تغير، بل وربما غيرت، طريقة نظرتي إلى العالم"، كما كتبت أوكونور في خطاب تقديري لمارشال بعد تقاعده عام 1991.

مع ان سونيا سوتومايور كانت قاضية فدرالية في نيويورك لمدة 17 سنة، فقد جاءت إلى واشنطن كامرأة غريبة. هل سوف تتلاءم مع النمط وتتحرف عن مواقفها الابتدائية؟ لا شك ان الوقت مبكر جداً لمعرفة ذلك، ولكن تعليق أوكونور حول تأثير مارشال عليها يوحي بوجود احتمال آخر. ترعرعت سوتومايور، أول قاضية لاتينية في المحكمة، في كنف والدة من دون زوج في مشروع سكني عام، وقد يكون لديها قصص خاصة بها لإخبارها إلى زملائها الجدد الثمانية. فربما، بدلاً من التحول إلى الجهة الأخرى، سوف تصبح القاضية التي ستغير نظرتهم حول العالم.



عين الرئيس ليندون جونسون ثورغود مارشال أول قاض أميركي أفريقي في المحكمة العليا.

ضرورة وضع قيود على السلطة الرئاسية.

عرف هاري بلاكمون نوعاً مختلفاً من تجربة التحول. كان هو الذي كتب رأي المحكمة في قضية "رو ضد ويد" الذي حصل على أغلبية 7 أصوات مقابل صوتين. ولم يكن هو الذي طلب القيام بهذه المهمة بملء اختياره بل انتدبه للقيام بها رئيس المحكمة وارين أي بيرغر. رغم ذلك، ربط عامة الناس بسرعة بين قرار الإجهاض وبلاكمون شخصياً. تلقى عشرات من آلاف الرسائل المشحونة بالكراهية من أولئك الذين عارضوا القرار، كما جرى الترحيب به كبطل من جانب أولئك الذين دعموه. وكانت النتيجة أن صورته الذاتية أصبحت مرتبطة بشكل لا يمكن فكه بقضية "رو ضد ويد" وبمصيرها في جو عدائي متزايد. ومن الممكن تعقب تطوره الليبرالي إلى الدور الذي تولاه بمحض إرادته كمدافع رئيسي عن حق الإجهاض.

وجدت عدة دراسات حديثة أن أولئك القضاة المرجح أن يغيروا وجهات نظرهم الأيديولوجية الأولية أكثر هم الذين وصلوا حديثاً إلى واشنطن ولبسوا "المطلعين" الذين يألّفون طريقة عمل واشنطن تماماً. لهذه الملاحظة جاذبية المنطق البديهي: فالانتقال في منتصف العمر إلى واشنطن، في ظل الأضواء القومية، من المفروض أن يُشكل تجربة مهيبه ربما قد تلهم طرقاً جديدة في النظر إلى العالم. وجد البروفسور مايكل دورف من كلية الحقوق في جامعة كولومبيا، خلال

دور الكاتب القضائي لدى المحكمة العليا

مقابلة مع فيليبا سكارلت

فيليبا سكارلت: في حين أن المهمات الدقيقة المعطاة لكل كاتب قضائي تختلف بعض الشيء من قاضٍ لآخر، إلا أن هناك بصورة عامة أربع فئات من المهام التي يكون الكتاب القضائيون لدى المحكمة العليا الأميركية مسؤولين عنها.

مراجعة القضايا

المهمة الأولى هي المساعدة في مراجعة أكثر من 7,000 طلب التماس تتسلمها المحكمة سنوياً، وهذه الالتماسات ترفع إلى المحكمة العليا لمراجعة القضايا، وتسمى رسمياً "أمر تحويل الدعوى للمراجعة" (writ of certiorari). إن مراجعة المحكمة العليا لأي قضية تبقى استثنائياً مع استثناءات قليلة. وبعبارة أخرى، وبالنسبة للأغلبية العظمى من القضايا، تقرر المحكمة ما إذا كانت ستمنح الالتماس حق المراجعة من أجل اتخاذ قرار حول جدارته. يشترك معظم القضاة في ما يسمى "بمجموعة المراجعة" (cert pool) وهذا اختصار لأمر تحويل الدعوى للمراجعة (certiorari). تتكون هذه المجموعة من الكتاب القضائيين التابعين لكل قاضٍ مشارك في المجموعة. كل أسبوع، يجري توزيع مجموعة من الالتماسات الواردة ويعهد أمر مراجعتها إلى كل كاتب قضائي تابع للقضاة المشاركين في المجموعة. بعدها، يفرض على كل كاتب قضائي أن يراجع بدقة ويحلل كل التماس مخصص له وأن يعد مذكرة إلى جميع القضاة المشاركين في المجموعة. تلخص مذكرة المجموعة، كما تُدعى، الالتماس، وتحلل الادعاءات القانونية التي يتضمنها، وتقيم ما إذا كانت للمحكمة صلاحية اتخاذ القرار فعلياً بصدد القضية، ثم تقدم توصية إلى المحكمة لقبول الالتماس أم لا. يقرأ القضاة كل مذكرة من المجموعة ويجرون تقييمهم الخاص ليقرروا ما إذا كانوا سيقبلون الالتماس الذي هو قيد الدرس في اجتماع خاص للقضاة يعقد تقريباً كل أسبوعين عندما تكون المحكمة في دورة انعقادها. أحياناً كثيرة، يطلب القاضي من كاتبه القيام بأبحاث متابعة حول الالتماس، وفي هذه الحال، يعدّ الكاتب القضائي مذكرة متابعة للقاضي الذي يتبعه. وفي الاجتماع الخاص للقضاة، الذي لا يحضره سوى القضاة دون أي موظف آخر من المحكمة، يناقش القضاة الالتماسات ويصوتون على قبول أو رفض كل التماس. ويجب أن يحصل الالتماس على صوت أربعة على الأقل من القضاة التسعة لكي تقبله المحكمة.

المساعدة في إعداد القضاة للمرافعات الشفهية

عندما يُقبل الالتماس، تحدد المحكمة مدة زمنية يتوجب خلالها



فيليبا سكارلت، كاتبة قضائية سابقة لدى المحكمة العليا.

Courtesy of Kirkland & Ellis LLP

عملت فيليبيا سكارلت ككاتبة قضائية لدى عضو المحكمة العليا الأميركية، القاضي ستيفن جي براير ولدى القاضية آن سي وليامز في محكمة الاستئناف الأميركية للدائرة السابعة. وهي الآن شريكة في مكتب المحاماة كيركلاند أند اليس في واشنطن العاصمة، وقد عملت أيضاً في مكتب تطوير قدرات الادعاء العام في الخارج لدى وزارة العدل الأميركية. عاشت سكارلت في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأميركا الجنوبية كما أن عملها كمحامية متبرعة تضمن مساعدة أفراد تعرضوا للتعذيب على الحصول على حق اللجوء إلى الولايات المتحدة.

في هذه المقابلة، تصف سكارلت مسؤوليات الكاتب القضائي في المحكمة العليا.

سؤال: ما هي المهمات التي يقوم بها الكاتب القضائي لدى المحكمة العليا؟

الذين يشكلون الأغلبية في قضية معينة. الرأي القانوني هو الوثيقة التي تقرر القضية وتشرح تفكير المحكمة للوصول إلى هذا الاستنتاج.

في النظام القانوني الأميركي، تصبح الآراء القضائية جزءاً من القانون كسابقة ملزمة يجب ان يرجع اليها القضاة في أية قضية لاحقة مماثلة لها او مشابهة لها إلى حد كبير. في حال لم يأت رأي المحكمة بالإجماع، أي بعبارة أخرى، إذا كان هناك قضاة لا يوافقون على الموقف او النتيجة او فكرة اتخاذ القرار الذي نال أغلبية أصوات القضاة، فان أقدم قاض في الأقلية سوف يتولى مرة أخرى صياغة الرأي المعارض بنفسه أو سيعهد به إلى قاض آخر معارض، في حال كان هناك أكثر من واحد. وهكذا، مثلاً، إذا كان رئيس المحكمة من رأي الأقلية، يقوم عندئذ ثاني أقدم قاض في الأغلبية، وهذا يتحدد بعدد السنوات التي خدمها كقاض في المحكمة العليا، بتكليف صياغة رأي المحكمة، كما سيقوم رئيس المحكمة بتكليف صياغة الرأي أو الآراء المعارضة.

المساعدة في الأبحاث والمساعدة في صياغة الآراء القضائية عندما يكلف قاض ما بصياغة رأي أغلبية المحكمة او يقرر انه سوف يقدم رأياً معارضاً، يطلب القاضي في أحيان كثيرة من الكاتب الذي صاغ مذكرة منصة المحكمة حول قضية معينة، القيام بأبحاث واسعة بمساعدة مكتبة المحكمة، وأحياناً المكتبات الأخرى مثل مكتبة الكونغرس. إجراء الأبحاث للقضاة ومساعدتهم في صياغة الآراء القانونية هي ثالث مهمة رئيسية للكاتب القضائي

لدى المحكمة العليا. عندما يشعر القاضي ان مسودة الرأي أصبحت كاملة، سوف يطلب من الكاتب القضائي وضع اللمسات الأخيرة على المسودة لتوزيعها في المحكمة. بعدها، يوزع الكاتب نص الرأي على قضاة المحكمة الآخرين. إذا كان الرأي القضائي هو رأي أغلبية المحكمة، يراجع كل قاض ينتمي إلى الأكثرية النص الموزع ويقرر ما إذا كان سينضم ام لا رسمياً إلى هذا الرأي.

يحصل أحياناً أن يقوم القاضي الذي يوافق على استنتاجات نص الرأي

على الفرقاء في القضية، كما على الهيئات الأخرى التي لها مصلحة خاصة في القضية، والذين يُدعون "أصدقاء المحكمة" (amici curiae)، تقديم مرافعاتهم المكتوبة حول جدارة القضية المقبولة. وتحدد المحكمة أيضاً تاريخاً للفرقاء للمجيء إلى المحكمة وتقديم مرافعاتهم رسمياً وشفهياً أمام جميع قضاة المحكمة. هنا تأتي المهمة الرئيسية الثانية للكاتب القضائي لدى المحكمة العليا. فقبل المرافعة في القضية، يكتب الكاتب القضائيون مذكرة، تُدعى مذكرة منصة المحكمة، إلى قضاتهم الفرديين تسعى إلى مساعدة قضاتهم في الإعداد للمرافعات الشفهية واتخاذ القرار النهائي حول القضية. بوجه عام، تحلل مذكرة منصة المحكمة المواجز المكتوبة والقانون المتعلق بموضوع الالتماس في كل قضية منحتها المحكمة حق المراجعة سابقاً. في أحيان كثيرة، سيطلب القاضي من الكاتب البحث عن قضية قانونية لم يغطها الفرقاء في مواجزهم، ولكنها قد تكون هامة بالنسبة لكيفية حل القضية من جانب المحكمة. يدخل الكاتب القضائي هذه الأبحاث والتحليلات في مذكرة منصة المحكمة. مرة أخرى، يدير كل قاض قاعته بصورة مختلفة قليلاً، بحيث لا يطلب جميع القضاة، مثلاً، من كتابهم إعداد مذكرة منصة المحكمة.

بعد المرافعات الشفهية، يجتمع القضاة بصورة خاصة لمناقشة القضية والإدلاء بأصواتهم حول نتيجة القضية. يتم إصدار القرار بشأن القضية بأصوات خمسة قضاة أو أكثر. إذا كان رئيس المحكمة من ضمن الأغلبية، فإنه سيتولى مهمة صياغة الرأي القانوني بنفسه أو سيعهد به إلى أحد القضاة الآخرين



القاضية في المحكمة العليا ساندر داي أوكونور (إلى اليسار) وكاتبتها القضائية السابقة روث في مكغريغور، رئيسة المحكمة العليا في ولاية أريزونا حالياً.



© AP Images/Linda McConnell

قاضي المحكمة العليا كلارنس توماس وكاتبته السابقة اليسون ابنتش إيد، وهي الآن رئيسة المحكمة العليا في ولاية كولورادو.

القضائي بكتابة المسودة الأولية لبيانه الشفهي.

المساعدة في الحالات الطارئة المهمة الرئيسية الرابعة لكتاب المحكمة هي مساعدة القضاة في التقرير في الطلبات الطارئة المقدمة إلى المحكمة التي تتعلق في معظمها بطلبات المساجين لوقف تنفيذ حكم الإعدام بحقهم المحدد في موعد قريب. ترد مثل هذه الطلبات إلى المحكمة حوالي مرة أو مرتين في الأسبوع، وتعرض أحياناً على المحكمة قبل ساعات قليلة من موعد الإعدام. كل قاض، وواحد من كتابه القضائيين، الذي يكلف عشوائياً بهذا الطلب الطارئ، يجري الأبحاث والتحليل لادعاءات الطلب القانونية. بعدها، يوزع الكاتب على المحكمة صوت القاضي بالنسبة لمنح أو رفض الطلب الطارئ لوقف التنفيذ. أي وقف يتطلب التصويت لصالحه من جانب خمسة قضاة من قضاة المحكمة.

هذه هي المهام الأربع الرئيسية لكتاب المحكمة العليا: صياغة مذكرات مجموعة الالتماسات، صياغة مذكرات المحكمة، المساعدة في صياغة الآراء القضائية، ومساعدة القضاة في مراجعتهم الطلبات الطارئة. إضافة إلى ذلك، يطالب بعض القضاة كتابهم بمساعدتهم في إعداد الخطب أو العروض

بالطلب من القاضي المكلف إدخال نقطة إضافية، أو بخلاف ذلك إعادة صياغة النص. الكاتب القضائي الذي ساعد القاضي الذي وضع رأي الأغلبية، سوف يدخل أية تغييرات يوافق عليها القاضي المسؤول ثم يوزع على المحكمة نص الرأي المعدل. يتواصل هذا الأخذ والرد إلى حين انضمام جميع القضاة في الأغلبية رسمياً إلى الرأي. في حال كانت هناك آراء معارضة، إذ من الممكن ان يكون هناك أكثر من رأي واحد، سوف يوزع كل قاض رأيه المخالف. وفي أحيان كثيرة، سوف يقوم القاضي الذي صاغ رأي الأكثرية بإدخال رد على حجج الآراء المخالفة في رأي الأكثرية. عندما يتم إقرار مضمون آراء الأكثرية والآراء المعارضة، سوف يقوم الكتاب القضائيون الذين صاغوا آراء الأكثرية كما الآراء المعارضة، بالعمل مع مقرر قرارات المحكمة لوضع اللمسات الأخيرة على الآراء قبل نشرها. تستلزم هذه العملية التدقيق في كافة الاستشهادات في الآراء القضائية لأجل توكي الدقة التامة وكذلك لكي تتوافق مع الأسلوب الرسمي للمحكمة.

عندما يصبح الرأي جاهزاً للنشر، سوف يعلن القاضي القرار شفهاً على الملأ في جلسة استماع رسمية وسوف يلخص فيه الأسباب التعليلية للمحكمة. أحياناً، يطالب القاضي الكاتب

الأخرى المقدمة أمام الرأي العام.

سؤال: بالمقارنة مع عملك السابق ككاتبة قضائية، كيف اختلف العمل في المحكمة العليا؟ هل كان هناك تشابه مع عملك ككاتبة في أماكن أخرى؟

سكارلت: قبل العمل ككاتبة لدى القاضي ستيفن ج. براير في المحكمة العليا الأميركية، عملت ككاتبة مع القاضية آن سي وليامز في محكمة الاستئناف للدائرة السابعة في شيكاغو، بولاية إلينوي. هناك فوارق كثيرة بين العمل في المحكمتين. ربما كان الفارق الأكبر ناجماً عن كون المحكمة العليا لها حق الاستئناف بالنسبة لمراجعة القضايا. في حال تقدم فريق ما بطلب تحويل قضيته من المحكمة الابتدائية إلى محكمة الاستئناف، يتوجب على محكمة الاستئناف الحكم في القضية طالما ان الشروط الاختصاصية القضائية متوفرة.

ليس الأمر كذلك لدى المحكمة العليا، مع استثناءات قليلة. لذلك، نجد ان الكثير من موارد المحكمة العليا، بما في ذلك وقت الكتاب القضائيين، مُكرس لتقييم أكثر من 7000 التماس مقدم كل سنة، ولتقرير ما إذا كانت القضايا ستمنح حق المراجعة وفقاً لجدارتها أم لا. هناك تشكيلة واسعة من المسائل التي تدرسها المحكمة العليا عندما تقرّر ممارسة حقها في الاستئناف، ومنح القضايا حق المراجعة وفقاً لجدارتها، لكن العامل الأبرز الذي يُجبر أحياناً كثيرة المحكمة على مراجعة القضايا هو إذا كانت محاكم الاستئناف قد أصدرت قرارها بالنسبة لنفس المسألة في القانون الفدرالي بطريقة مختلفة، أي، إذا كان هناك انقسام في السلطة. كثيراً ما تتدخل المحكمة العليا في مثل هذه الظروف لتقرير المسألة القانونية بصورة نهائية، وبالتالي فرض التوحيد في البلاد حول تلك المسائل القانونية، سواء نشأت في ولاية كاليفورنيا أو نيويورك أو فلوريدا، على سبيل المثال.

الفارق الآخر الكبير بين العمل في هذه المحاكم أو تلك هو

التعامل مع طلبات وقف التنفيذ الطارئة في حالات عقوبة الإعدام. في المحكمة العليا، يجري تسجيل طلب مستعجل لوقف تنفيذ الإعدام حوالي مرة كل أسبوع أو أسبوعين. أما على مستوى محكمة الاستئناف، فإن عدد هذه الطلبات أقل بكثير. وهكذا، يُمضي الكتاب لدى المحكمة العليا مدة من الوقت كبيرة جداً في مساعدة القضاة في تقييم الطلبات الطارئة، التي يمكن أن يُقدم بعضها في ساعة متأخرة من الليل.

سؤال: هل هناك أي شيء حول عملية صنع القرارات القضائية يمكن ان يكون مفاجئاً لقراءنا؟

سكارلت: صفة المحكمة العليا التي يذكرها قضاة المحكمة أحياناً كثيرة أمام الملأ هي صفة الزمالة والكياسة. وعلى الرغم من كون القضاة يتخذون قرارات بشأن قضايا مثيرة جداً للنزاع، مثل الإجهاض، والأسلحة، أو حقوق التصويت، وعلى الرغم من انهم قد يختلفون بقوة حول النتائج المتعلقة بتلك القضايا، فان القضاة يحترمون بوضوح ويعمق بعضهم البعض كثيراً وكذلك مؤسسة المحكمة، ويقولون انهم لن يتركوا الاختلافات في وجهات النظر حول القانون تصرفهم عن علاقات العمل بينهم.

سؤال: كيف أثرت التجربة على حياتك المهنية؟

سكارلت: انتهيت من عملي ككاتبة مع القاضي براير في تموز/ يوليو 2008، ولذا أظن انه من المبكر الحديث عن ذلك. لكن بإمكانني ان أقول ان العمل ككاتبة مع القاضي براير كان من التجارب الأكثر إغناءً وإفادة في حياتي المهنية لتاريخه، وهي تجربة أشعر بالكثير من الامتنان إزاءها.

الأراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة على آراء أو سياسات الحكومة الأميركية.

قضاة المحكمة العليا الأمريكية

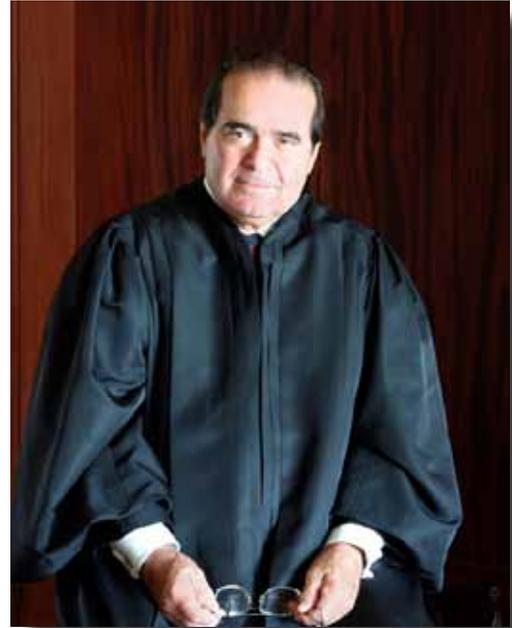


Collection of the Supreme Court of the United States

رئيس قضاة المحكمة العليا جون جي روبرتس جونور

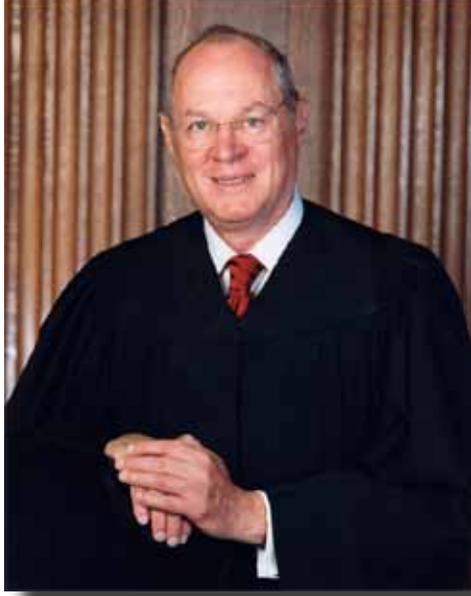
جون جي روبرتس جونور، رئيس قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وُلد في مدينة بافالو، بولاية نيويورك في 27 كانون الثاني/يناير عام 1955. تزوج من جين ماري سوليفان عام 1996 ورزقا بطفلين، هما جوزفين وجون. حصل على شهادة بكالوريوس في الآداب من كلية هارفرد عام 1976 وعلى شهادة دكتوراه في القانون من كلية الحقوق في جامعة هارفرد عام 1979. عمل ككاتب قضائي للقاضي هنري جي فرندي في محكمة استئناف الدائرة الثانية من عام 1979 حتى عام 1980، وككاتب قضائي للقاضي المساعد آنذاك وليام اتش رنكويست في المحكمة العليا الأمريكية خلال دورة انعقادها عام 1980. كان مساعداً خاصاً لوزير العدل الأمريكي، 1981-1982، ومستشاراً قانونياً مشاركاً للرئيس رونالد ريغان، في مكتب المستشار القانوني للبيت الأبيض، 1982-1986، ونائباً رئيسياً لنائب المدعي العام الفدرالي في وزارة العدل، 1989-1993. مارس مهنة المحاماة في واشنطن العاصمة من عام 1986 إلى عام 1989 وكذلك من عام 1993 إلى عام 2003. تم تعيينه قاضياً في محكمة الاستئناف لمقاطعة كولومبيا عام 2003. رشحه الرئيس جورج دبليو بوش رئيساً للقضاة في المحكمة العليا الأمريكية، وفي 29 أيلول/سبتمبر 2005 تولى منصبه في المحكمة.

أنطونين سكاليا، عضو المحكمة العليا، وُلد في ترنتون بولاية نيوجيرزي، في 11 آذار/مارس 1936. تزوج من مورين مكارثي ولهما تسعة أولاد: آن فورست، يوجين، جون فرانسيس، كاثرين إليزابيث، ماري كلير، بول ديفيد، ماثيو، كريستوفر جيمس، ومارغريت جين. نال شهادة البكالوريوس في الفنون من جامعة جورجيتاون ومن جامعة فرايبورغ بسويسرا. ونال شهادة دكتوراه في الحقوق من كلية هارفرد للحقوق، وكان زميل بحث "شلدون" في جامعة هارفرد من سنة 1960 إلى 1961. مارس المحاماة في كليفلاند بولاية أوهايو من سنة 1961 إلى 1967. كان أستاذ الحقوق في جامعة فرجينيا من سنة 1967 إلى 1971، وفي جامعة شيكاغو من سنة 1977 إلى 1982، كما كان أستاذاً زائراً للقانون في جامعة جورجيتاون وجامعة ستانفورد. كان رئيساً لقسم القانون الإداري في جمعية المحامين الأمريكيين، 1981-1982، ورئيس قسم المؤتمرات فيها، 1982-1983. خدم في الحكومة الفدرالية مستشاراً قانونياً عاماً لمكتب سياسة الاتصالات من سنة 1971 إلى 1972، ورئيساً للمؤتمر الإداري للولايات المتحدة من سنة 1972 إلى 1974، ومساعداً لوزير العدل في مكتب المستشار القانوني من 1974 إلى 1977. عُيّن قاضياً في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة لمقاطعة واشنطن العاصمة سنة 1982. عيّنه الرئيس رونالد ريغان عضواً في المحكمة العليا واحتل مقعده فيها في 26 أيلول/سبتمبر 1986.



Collection of the Supreme Court of the United States

أنطونين سكاليا

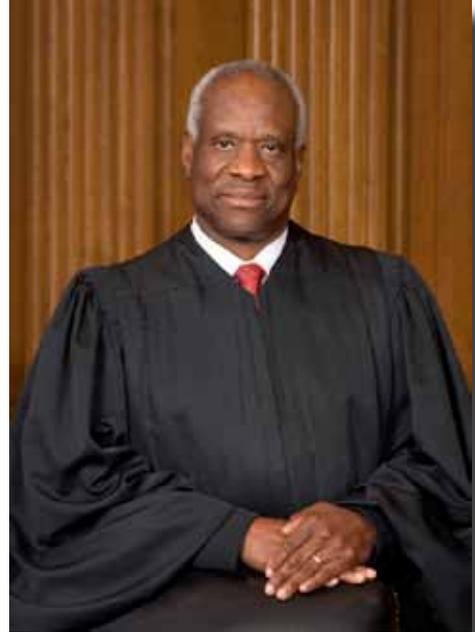


Collection of the Supreme Court of the United States

أنطوني أم كينيدي

أنطوني أم كينيدي، القاضي المشارك، وُلد في سكرامنتو بولاية كاليفورنيا في 23 تموز/يوليو 1936. تزوج من ماري ديفيس ولهما ثلاثة أولاد. نال شهادة البكالوريوس في الفنون من جامعة ستانفورد ومن كلية لندن للاقتصاد، ونال شهادة الدكتوراه في الحقوق من كلية هارفرد للحقوق. مارس المحاماة في سان فرانسيسكو بكاليفورنيا من سنة 1961 إلى 1963 كما في سكرامنتو بكاليفورنيا من سنة 1963 إلى 1975. من سنة 1965 إلى 1988 كان أستاذ القانون الدستوري في كلية مكجورج للحقوق بجامعة الباسيفيكي. خدم في العديد من المراكز خلال حياته المهنية، كان بينها عضو في الحرس القومي لكاليفورنيا سنة 1961، وفي المركز القضائي الفدرالي من 1987 إلى 1988، وفي لجننتين للمؤتمر القضائي في الولايات المتحدة: الهيئة الاستشارية حول تقارير الكشف المالي والنشاطات القضائية، والتي أعيدت تسميتها لتصبح اللجنة الاستشارية حول قوانين السلوك، من سنة 1979 إلى 1987، ولجنة أراضي الباسيفيكي، من سنة 1979 إلى 1990 التي ترأسها من سنة 1982 إلى 1990. عُيّن في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة للدائرة التاسعة سنة 1975. عيّنه الرئيس ريغان عضوا في المحكمة العليا، واحتل مقعده في 18 شباط/فبراير 1988.

كلارنس توماس، القاضي المشارك، وُلد في بلدة بن بوينت في ولاية جورجيا بالقرب من مدينة سافانا، في 23 حزيران/يونيو 1948. تزوج من فرجينيا لامب سنة 1987 ولديه ولد واحد يدعى جمال الدين، من زواج سابق. درس في كلية كونيغسبش سنيميناري الدينية، ونال شهادة البكالوريوس في الفنون بتفوق، من كلية هوللي كروس، ودكتوراه في الحقوق من كلية بيل للحقوق سنة 1974. دخل ممارسة المحاماة في ولاية ميزوري سنة 1974 وخدم كمساعد للمدعي العام في ولاية ميزوري من سنة 1974 إلى 1977، ومحام لدى شركة مونسانتو من 1977 إلى 1979، وكمساعد تشريعي للسنتاتور جون دانفورت من 1979 إلى 1981. خدم من 1981 إلى 1982، كمساعد وزير لحقوق الإنسان في وزارة التعليم الأميركية، وكرئيس للجنة الأميركية لفرص التوظيف المتساوي من 1982 إلى 1990. أصبح قاضياً في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة لدائرة واشنطن العاصمة سنة 1990. عيّنه الرئيس جورج إيتش دبليو بوش عضواً في المحكمة العليا واحتل مقعده في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1991.



Collection of the Supreme Court of the United States

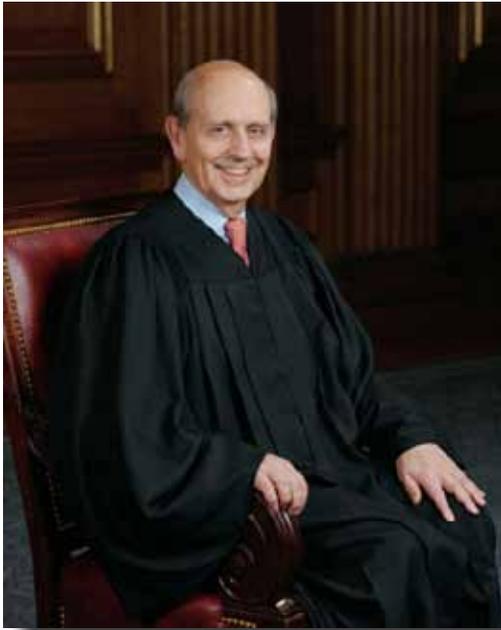
كلارنس توماس

روث بيدر غينزبرغ، عضو المحكمة العليا، وُلدت في بروكلين بنيويورك، في 15 آذار/مارس 1933. تزوجت من مارتين دي غينزبرغ سنة 1954 ولهما ابنة تدعى جين، وابن يدعى جيمس. نالت شهادة البكالوريوس في الفنون من جامعة كورنيل، وتابعت الدراسة في كلية هارفرد للحقوق، ونالت شهادة الدكتوراه في الحقوق من كلية جامعة كولومبيا للحقوق. خدمت ككاتبة قضائية لدى القاضي إدموند إل بالميري من محكمة المقاطعة الأميركية للمقاطعة الجنوبية من نيويورك، من 1959 إلى 1961. من 1961 إلى 1963، كانت باحثة مشاركة ومن ثم مديرة مشاركة في مشروع كلية كولومبيا للحقوق حول الإجراءات القانونية الدولية. كانت أستاذة الحقوق في كلية الحقوق بجامعة رتغرز، من 1963 إلى 1972 وفي كلية جامعة كولومبيا للحقوق من 1972 إلى 1980، وكانت زميلة في معهد الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية في جامعة ستانفورد بولاية كاليفورنيا، من 1977 إلى 1978. سنة 1971، كان لها دور فعال في إطلاق مشروع حقوق المرأة للاتحاد الأميركي للحريات المدنية (ACLU)، وخدمت كمستشارة قانونية عامة للاتحاد من 1973 إلى 1980، وكعضو في المجلس القومي لأعضاء الإدارة في الجمعية من 1974 إلى 1980. عُيِّنت قاضية في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة لدائرة واشنطن العاصمة سنة 1980. عيَّنها الرئيس بيل كلينتون عضوا في المحكمة العليا، واحتلت مقعدها في 10 آب/أغسطس 1993.



Collection of the Supreme Court of the United States

روث بيدر غينزبرغ



ستيفن جي براير

Collection of the Supreme Court of the United States

ستيفن جي براير، عضو المحكمة العليا، وُلد في سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا، في 15 آب/أغسطس 1938. تزوج من جوانا هير سنة 1967 ولهما ثلاثة أولاد هم: كلوويه، ويل، ومايكل. نال شهادة البكالوريوس في الفنون من جامعة ستانفورد وبكالوريوس في الفنون من كلية مغدالين بجامعة أوكسفورد، ودكتوراه في الحقوق من كلية هارفرد للحقوق. خدم ككاتب قضائي لدى القاضي آرثر غولدبرغ في المحكمة العليا في الولايات المتحدة خلال دورة الانعقاد عام 1964، وكمساعداً خاصاً لمساعد وزير العدل الأميركي لمكافحة الاحتكارات، من سنة 1965 إلى 1967، وكمساعداً خاصاً للمدعي العام في الفريق الخاص للتحقيق في قضية ووترغيت سنة 1973. وخدم بصفة مستشار قانوني خاص للجنة القضائية في مجلس الشيوخ الأميركي من 1974 إلى 1975 وكمستشار قانوني أول للجنة من عام 1979 إلى 1980. كان أستاذاً مساعداً، ثم أستاذاً قانوناً، ومحاضراً في كلية هارفرد للحقوق من 1967 إلى 1994، وأستاذاً في كلية كينيدي للحكم بجامعة هارفرد من 1977 إلى 1980، وأستاذاً زائراً في كلية الحقوق بمدينة سيدني بأستراليا، وفي جامعة روما. من 1980 إلى 1990، خدم كقاضٍ في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة للدائرة الأولى وكرئيس للقضاة فيها من 1990 إلى 1994. وخدم أيضاً كعضو في المؤتمر القضائي للولايات المتحدة من عام 1990 إلى 1994، وفي لجنة إصدار الأحكام للولايات المتحدة من 1985 إلى 1989. عيَّنه الرئيس كلينتون عضواً في المحكمة العليا واحتل مقعده في 3 آب/أغسطس 1994.

صامويل أي أليتيو جونيور، عضو المحكمة العليا، وُلد في ترنتون بولاية نيوجيرزي، في الأول من نيسان/إبريل 1950. تزوج من مارثا – آن بومغاردرن سنة 1985 ولهما ولدان، فيليب ولورا. خدم ككاتب قضائي لدى القاضي في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة، للدائرة الثالثة، ليونارد أي غارت، من 1976 إلى 1977. وكان مساعدا للمدعي العام الفدرالي في مقاطعة ولاية نيوجيرزي، -1977 1981، ومساعد المدعي العام الحكومي في وزارة العدل الأميركية، 1981-1985، ونائب مساعد وزير العدل في وزارة العدل الأميركية، 1985-1987، والمدعي العام لمقاطعة ولاية نيوجيرزي، -1987 1990. عُيّن قاضياً في محكمة الاستئناف الأميركية للدائرة الثالثة سنة 1990. رشحه الرئيس جورج دبليو بوش عضواً في المحكمة العليا واحتل مقعده في 31 كانون الثاني/يناير 2006.



Collection of the Supreme Court of the United States

صامويل أي أليتيو

سونيا سوتومايور، عضو المحكمة العليا، ولدت في برونكس، بمدينة نيويورك في 25 حزيران/يونيو عام 1954. نالت شهادة بكالوريوس في الفنون عام 1976 من جامعة برنستون، حيث تخرجت بامتياز ونالت أعلى درجة شرف علمية للجامعة. في عام 1979 حصلت على شهادة دكتوراه في القانون من كلية بيل للحقوق، حيث عملت كمحررة لمجلة القانون في جامعة بيل. خدمت كمساعدة للمدعي العام في مكتب المدعي العام لدائرة مقاطعة نيويورك من عام 1979 إلى عام 1984. ثم رافعت في دعاوى تجارية دولية في مدينة نيويورك لدى شركة المحاماة بافيا و هاركورت، حيث عملت كشريكة مساعدة ومن ثم كشريكة كاملة في الشركة من عام 1984 حتى عام 1992. في عام 1981، عيّنها الرئيس جورج إيتش دبليو بوش (الأب) قاضية في محكمة المقاطعة الجنوبية من نيويورك، حيث خدمت في هذا المنصب من عام 1992 حتى عام 1998. وعملت بعدها قاضية في محكمة الاستئناف الأميركية للدائرة الثانية من عام 1998 حتى عام 2009. عينها الرئيس أوباما عضواً في المحكمة العليا وتولت منصبها ابتداءً من 8 آب/أغسطس 2009.



Collection of the Supreme Court of the United States

سونيا سوتومايور

إلينا كيغن، القاضية في المحكمة العليا، ولدت في نيويورك في 28 نيسان/أبريل 1960. وتلقت درجة البكالوريوس بامتياز عال من جامعة برينستون في العام 1981 وتابعت دراستها بجامعتي وستر وأكسفورد، وتقلدت زمالة تخرج تحمل اسم دانيال ساكس. نالت كيغن درجة الماجستير في مادة الفلسفة في 1983. وفي عام 1986 نالت درجة في مادة القانون من كلية الحقوق التابعة لجامعة هارفارد بدرجة امتياز عال. ثم أصبحت مديرة التحرير لدورية القانون لجامعة هارفارد (Harvard Law Review). وشغلت كيغن منصب مساعدة للقاضي أبنر ميكفا من محكمة استئناف مقاطعة كولومبيا (العاصمة) خلال عامي 1986 و1987. كما أسند لها منصب مساعدة قانونية لقاضي المحكمة العليا ثيرغود مارشال خلال دورة المحكمة السنوية في عام 1987. وبعد ذلك تبوأ منصب شريكة في شركة المحاماة "وليامس أند كونولي" بواشنطن العاصمة في فترة 1989-1991. وأصبحت كيغن بعد ذلك مساعدة أستاذ بكلية القانون لجامعة شيكاغو في 1991 وأستاذة قانون دائمة في 1995. وفي فترة 1995-1999 كانت كيغن مستشارة مشاركة للرئيس كلينتون ثم شغلت منصب نائبة مساعد الرئيس للسياسات الداخلية ونائبة مدير مجلس السياسات الداخلية. والتحقّت كيغن بكلية الحقوق لجامعة هارفارد كأستاذة زائرة في 1999 وتدرجت لشغل منصب أستاذة قانون في عام 2011. وبعد ذلك أسند إليها منصب أستاذة قانون، وهو منصب مخصص لذكرى تشارلز هاملتون يوستن؛ ثم عينت في منصب العميد الحادي عشر لكلية الحقوق لجامعة هارفارد في العام 2003. وقد رشحها الرئيس أوباما للعمل كالمساعد العام لوزير العدل الأميركي وتم تثبيتها في هذا المنصب بتاريخ 19 آذار/مارس 2009. ثم رشحها الرئيس أوباما لمنصب قاض في المحكمة العليا يوم 10 أيار/مايو 2010 وتولت هذا المنصب في 7 آب/أغسطس من العام نفسه.



القاضية إلينا كيغن



ديفيد اتش سوتر

ديفيد اتش سوتر (متقاعد)، عضو المحكمة العليا، وُلد في ملروز بولاية مساتشوستس، في 17 أيلول/سبتمبر 1939. تخرج من كلية هارفرد حيث نال شهادة البكالوريوس في الفنون. وبعد أن قضى سنتين كحائز على منحة رودس الدراسية في كلية مغلدين، أكسفورد، نال شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة أكسفورد، وشهادة الماجستير في الفنون سنة 1989. بعد نيّله الدكتوراه في الحقوق من كلية هارفرد للحقوق، أصبح شريكاً في مكتب المحاماة أور أند رينو في كونكورد، بولاية نيو هامشاير، من 1966 إلى 1968، عندما أصبح مساعداً للمدعي العام لولاية نيو هامشاير. سنة 1971، أصبح نائباً لمدعي عام ولاية نيو هامشاير ثم عين مدعياً عاماً لولاية نيو هامشاير، سنة 1976. سنة 1978، عُيّن عضواً في المحكمة الأعلى في نيو هامشاير، وعُيّن سنة 1983، عضواً في المحكمة العليا في نيو هامشاير. وأصبح قاضياً في محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة للدائرة الأولى، في 25 أيار/مايو 1990. عيّنه الرئيس جورج دبليو بوش عضواً في المحكمة العليا، واحتل مقعده في 9 تشرين الأول/أكتوبر 1990. تقاعد القاضي سوتر من المحكمة العليا في 29 حزيران/يونيو 2009.

القاضيان سوتر وأوكونور لا يزالان يُعتبران حتى الآن عضوين في المحكمة ولهما كتاب قضائيون ومكاتب في مبنى المحكمة العليا.

العمل خلف الكواليس

المستندات كي يتمكن القضاة من استعمالها لاتخاذ قراراتهم بشأن أطراف كل قضية.

كما أتولى أدواراً رسمية أخرى في المحكمة. فعلى سبيل المثال، أحضر جميع جلسات المرافعة الكاملة في المحكمة. أجلس على أحد طرفي منصة القضاة ويجلس مدير شرطة المحكمة على الطرف الآخر. نكون هناك لتقديم أية مساعدة قد يحتاج إليها القضاة. علاوة على ذلك، عندما يطلب من المحامين تقديم طلباتهم للدخول إلى المحكمة العليا، فلكي تقوم بأي عمل لدى المحكمة عليك أن تكون عضواً في هيئة المحامين،



Collection of the Supreme Court of the United States

وليام كي سوتر الكاتب القضائي

يقوم القاضي بدراسة الطلب والموافقة عليه ومن ثم أتولى عملية حلف اليمين للأعضاء الجدد في هيئة المحامين.

لقد استمعت إلى ما يزيد عن 1300 مرافعة شفوية خلال فترة عملي، ورغم ان المحامين الذين يقفون أمام المحكمة العليا يكونون قد درسوا وتدرّبوا على مرافعاتهم لمئات من الساعات، فإنهم يقفون متوترين الأعصاب لأنهم يواجهون تسعة قضاة لامعين بدرجة استثنائية قرأوا ملخصات الدعاوى وأعدوا عشرات من الأسئلة لطرحتها.

نحاول أن نساعد المحامين لكي يتخلصوا من توترهم الزائد، خاصة وأنهم يترافعون أمام المحكمة العليا، وقد كتبت كثيراً أقدم فيه نصائح للمحامين حول الأشياء التي أوصيهم بها، والأشياء التي لا أنصحهم بعملها. في جميع الأحوال، تشكل المرافعة الشفهية مهنة المحاماة في أعلى مراتبها.

توظف المحكمة العليا الأميركية تسعة مسؤولين قانونيين لمساعدة المحكمة في أداء مهماتها. ونقدم هنا روايات مباشرة كتبها أربعة من هؤلاء المسؤولين الذين يعملون حالياً في المحكمة: الكاتب القضائي، مدير شرطة المحكمة، مقرر قرارات المحكمة، ومسؤول الإعلام العام. يناقش هؤلاء المسؤولون آراءهم حول إدارة المحكمة ومشاعرهم تجاه مهماتهم. المسؤولون الآخرون في المحكمة هم المستشار القانوني لرئيس المحكمة، أمين المكتبة، المستشار القانوني للمحكمة، أمين المحكمة، ومدير أنظمة البيانات.

أصبح وليام كي سوتر الكاتب القضائي التاسع عشر للمحكمة العليا الأميركية عام 1991. شغل في السابق مهنة ضابط عسكري ومحام في الجيش الأميركي، وتقاعد برتبة ميajor جنرال (لواء). تخرج من جامعة ترينيتي في سان انطونيو، ولاية تكساس، ومن كلية الحقوق في جامعة تولين في نيو اورلينز، ولاية لويزيانا.

عندما أوشكت على إكمال مسيرة عملي المهنية في الجيش كمحام قضائي والاقتراب من نهاية فترة خدمتي في الجيش، علمت ان وظيفة كاتب قضائي سوف تشغل في المحكمة العليا الأميركية. قدمت طلباً وحصلت على الوظيفة بعد يومين من إجراء المقابلة معي. كان ذلك قبل 18 عاماً، وكان كل يوم من الأيام منذ تم تعييني الكاتب القضائي التاسع عشر في المحكمة العليا الأميركية يوماً رائعاً.

وظيفة الكاتب القضائي تتمثل في العمل كمسؤول ارتباط بين المحامين، والمتقاضين، والناس وبين المحكمة. في كل محكمة عليا علمت بوجودها في العالم كان هناك كاتب قضائي. في كندا، يسمى الكاتب القضائي أمين السجل. وفي البرازيل يسمى الأمين العام. لدى كل محكمة عليا عبر مجمل أوروبا وآسيا كاتب قضائي.

وهنا في المحكمة العليا الأميركية عندما نتقدم برفع قضية أو دعوى استئناف أو التماس، لا تذهب لمقابلة الشخص الذي يرتدي ثوب القاضي، بل تذهب إلى الكاتب القضائي أو أحد المفوضين من قبله الذين يتناولون الأمور المتعلقة بالمستندات القانونية. وهنا في المحكمة العليا يوجد 32 شخصاً منا، بمن فيهم المساعدون القانونيون الذين يتمتعون بتدريب عالٍ وغير المساعدين القانونيين والمحامين أنفسهم، وجميعهم يقومون بجمع المستندات والتأكد من أهلية القضايا لكي تنظر فيها المحكمة ومن إتمام تقديمها في الوقت المناسب. نقوم بإعداد

انقضاء حوالي ثمانية أسابيع على تسلمي منصب مديرة الشرطة في 11 أيلول/سبتمبر 2001، حصلت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة. ولناحية سلامة وأمن المحكمة، غير هذا الحادث الطريقة التي ننظر بها جميعاً إلى الأمن وإمكانية الوصول إلى الأماكن العامة.

من مهماتي الرئيسية الأخرى "مرافقة المحكمة" مما يعني ان أكون مسؤولة عن مرافقة القضاة إلى الكونغرس لحضور إلقاء الرئيس خطاب حال الاتحاد، وإلى حفلات التنصيب الرئاسية، والجنزات الرسمية والقيام بمهام رسمية أخرى، كما أعنى



Collection of the Supreme Court of the United States

بامبلا تالكين رئيسة الشرطة العاشرة

بتأمين سلامتهم عند حضورهم هذه الأحداث. علاوة على ذلك، ينسق مكنتي معظم المحاضرات، وحفلات الاستقبال، وحفلات العشاء والأحداث الأخرى البالغ عددها حوالي الألف، التي تحصل سنوياً في المحكمة العليا.

ونظراً لأهمية المحكمة العليا لهذه البلاد، وبموجب إطار العمل الدستوري لدينا، اعتبر ان المحكمة مكان رائع للعمل يوماً بعد يوم. كافة الناس هنا محترفون بدرجة استثنائية، واثقون، وأذكياء. يأتي كل يوم بشيء جديد وتقوم المحكمة كما القضاة بشيء رائع كجزء من تقليد طويل الأمد. في كل يوم يزور السواح مبنى المحكمة، الذي لا يشكّل مبنى مادياً رائعاً فحسب بل وأيضاً رمزاً استثنائياً لدورها الفلسفي والسياسي.

من أكبر المفاجآت بالنسبة لي، رغم أهمية القضاة وبعض الناس الآخرين الذي يعملون هنا، ان المحكمة العليا ليست مؤسسة تراثية صارمة. كلنا نكنّ الاحترام للمؤسسة وللمناصب المؤسساتية التي يشغلها الناس، وكل واحد منا يتصرف بحرارة وعلى قدم المساواة عند التعامل مع بعضنا البعض. في عام 1987، اصبح فرانك واغرن المقرر الخامس عشر

هناك ميزتان توصلان دفع المحكمة: التقليد والانضباط. ويتمثل التقليد بالنسبة إلى المحكمة بارتداء بذلة الصباح الرسمية المؤلفة من المعطف الخطافي الطويل والسروال المقلم التي يرتديها كل من رئيس الشرطة وأنا عندما نكون في المحكمة، والتي ارتداها جميع الكتاب القضائيين ورؤساء الشرطة من قبلنا. من ناحية الانضباط ليس هناك شيء يسمى قضية كبيرة او قضية صغيرة في المحكمة العليا، فكل القضايا مهمة ولا يشارك أي فرد منا عاطفياً في أي قضية. عليك أن تقوم بعملك ليس إلا.

بعد أن كنت طالب حقوق لسنوات عديدة، ومحامياً، وبصفتي مواطناً أميركياً، كنت دائماً أكن احتراماً كبيراً لنظامنا القانوني وللمحكمة العليا، فإن مجرد الدخول إلى مبنى المحكمة في كل صباح يجعلني أشعر بأهميتي. اعتقد اننا جميعاً نشارك في الإحساس بأننا هنا من أجل القيام بالعمل الذي يُمكن المحكمة من تنفيذ مهمتها الدستورية لمصلحة الناس.

بامبلا تالكين هي رئيسة الشرطة العاشرة في المحكمة العليا الأميركية وأول امرأة تتولى هذا المنصب. حصلت على درجة بكالوريوس وماجستير باللغة الأسبانية من كلية بروكلين في جامعة سيتي في نيويورك، وخدمت في السابق ككاتب مدير تنفيذي للمكتب الأميركي للامتثال، وهي وكالة فدرالية تنظيمية.

إنني أشرف على أمن، وعمليات، وصيانة مبنى المحكمة العليا الأميركية. دوري الأكثر ظهوراً هو حضور جميع جلسات المحكمة والقيام بمسؤولية "الصراخ" بدخول القضاة إلى جلسات المحكمة خلال دورة انعقادها التي تمتد من شهر تشرين الأول/أكتوبر وحتى حزيران/يونيو. قبل ان تبدأ المحكمة بالعمل، أقوم بطرق المطرقة، فأنا الشخص الوحيد في المحكمة الذي يحمل مطرقة، ثم أقوم بالتعريف عن القضاة التسعة وافتتح الجلسة بإطلاق صرخة الافتتاح الرسمية للمحكمة، التي تتضمن: "صمت! صمت! صمت!" (Oyez! Oyez!).

إنني أول امرأة تتولى وظيفة رئيسة الشرطة وعاشر رئيس شرطة في تاريخ المحكمة. ارتدى جميع من سبقوني في المنصب ملابس رسمية وعندما أصبحت رئيسة شرطة كان علي بدون شك أن ارتدي نفس الملابس التي ارتداها الرجال دائماً عند حضورهم جلسات المحكمة: بذلة الصباح الرسمية المؤلفة من المعطف الخطافي الطويل، والسروال المقلم، والصدريّة.

من أهم مهماتي الحفاظ على أمن المحكمة. أدير قوات الشرطة المستقلة التابعة للمحكمة خلال قيام أفرادها بحماية المبنى وأوفر الأمن للقضاة، ولموظفي المحكمة الآخرين، وللزوار. بعد



Collection of the Supreme Court of the United States

فرانك واغنز مقرر قرارات المحكمة العليا

دقائق من صدوره بحيث يتمكن كل شخص في أي مكان في العالم مهتم بالقضية ان يقرأ كل ما قالته المحكمة.

قبل مجيئي إلى المحكمة العليا، كنت أعمل محرراً قانونياً لدى دار نشر وقد حررت مجموعات متنوعة من كتب الحقوق، شملت نسخة تجارية عن تقارير المحكمة العليا التي أنتجها اليوم. درست اللغة الإنجليزية في الجامعة ثم تابعت دراساتي في كلية الحقوق. وعندما تركت هذه الكلية رغبت في الحصول على عمل يسمح لي باستعمال دراساتي في اللغة الإنجليزية كما شهادتي في الحقوق. وعندما أصبح هذا العمل متوفراً، قدمت طلباً وعرض علي ما اعتبره الوظيفة العليا في مجال التحرير القانوني. مضت علي مدة 22 سنة وأنا أقوم بهذه الوظيفة وأمل بان ابقى هنا إلى ان أتقاعد.

في عام 1999، أصبحت كاتلين لاندين أربرع، مسؤولة الإعلام العام الخامسة في المحكمة العليا الأمريكية. تخرجت كاتلين من جامعة فرجينيا وعملت في السابق ككاتبة طلبات في محكمة الاستئناف في الدائرة الرابعة، ومساعدة محام في محكمة الضرائب الأمريكية، ومديرة قضايا في محكمة الإفلاس الأمريكية.

إني أعمل مسؤولة عن الإعلام العام في المحكمة العليا الأمريكية وأنا خامس شخص يشغل هذا المنصب الذي أنشئ عام 1935. أدرك رئيس المحكمة آنذاك ان وسائل الإعلام تنشر التقارير حول آراء المحكمة بصورة غير دقيقة أو لا تنشرها على الإطلاق. ومن اجل تصحيح المشكلة، تم إنشاء مكتب الإعلام العام ليكون مصدر المعلومات حول المحكمة ونقطة الاتصال بين المراسلين وعامة الناس. إني اخدم كناطقة رسمية للمحكمة. تتمثل مسؤولياتي الأولية في تنقيف الناس حول تاريخ وظيفة المحكمة، وإصدار أوامر وآراء المحكمة من مكنتي

لقرارات المحكمة العليا الأمريكية. تخرج من جامعة كورنيل في مدينة إيثيكا، بولاية نيويورك عام 1987، ومن كلية ديكنسون للحقوق في كارلاي، بولاية بنسلفانيا. كان يعمل في السابق كمحام ومحرر قانوني.

مهمتي الأولى هي نشر جميع الآراء القانونية التي تصدرها المحكمة العليا ضمن مجموعة من كتب الحقوق تسمى "تقارير الولايات المتحدة". هذه المجلدات هي نشرة رسمية للمحكمة العليا. قبل ان تصدر المحكمة حكماً في أي قضية، يدرس الموظفون في مكنتي وأنا بعناية فائقة كل رأي صدر حول القضية للتأكد من صحة الاستشهادات والاقتباسات، ومن صحة الأسلوب، ومن عدم حصول أخطاء مطبعية او نحوية. كما ننشر أيضاً ملخصات تحليلية قصيرة حول الآراء تسمى "الخلاصات". يقرأ محام ومساعد قضائي يعملان في هذا المكتب كل نص لكل رأي في كل القضايا قبل نشره.

إني المقرر الخامس عشر لقرارات المحكمة العليا منذ عام 1789. كان الكزاندر دالاس المقرر الأول، وكتب أول تقريره منذ اللحظات الأولى لبدء أعمال المحكمة عام 1790. لم يكن موظفاً لدى المحكمة، بل كان رجل أعمال خاصة سجل ملاحظات دقيقة عن عمل المحكمة، ثم باع هذه الملاحظات إلى عامة الناس. واليوم فإن وظيفتي تُشكّل إحدى الوظائف الخمس في المحكمة التي أنشأها القانون.

أي محام يأتي إلى المحكمة العليا للمرافعة في قضية يستعمل تقاريرنا من اجل اجراء دراسة دقيقة لما قرره المحكمة في كل القضايا على مر السنين. الكثير من التفاعل الذي يحصل خلال المرافعات الشفهية يأتي من القضاة الذين يطلبون من المحامين تمييز حججهم عن ما كانت المحكمة قد قرره في قضايا أخرى. فالاختلاف في وضع فاصلة يمكن أن يغير المعنى القانوني لحكم صادر. فإذا كنت ترفع في قضية أمام المحكمة العليا، يجب ان تعرف بدقة ما قالته المحكمة. يستعمل تقاريرنا المحامون والقضاة وأساتذة الحقوق.

سألني زائر أجنبي قبل بضع سنوات كيف تحول المحكمة دون قيام الصحافة وآخرين بإعطاء فكرة خاطئة عن قرارات المحكمة. وكان جوابي هو اننا نعد التقارير الرسمية حول القرارات وننشرها بأسرع ما يمكن على أوراق مطبوعة وعلى الإنترنت.

غير استعمال الكمبيوتر لحفظ سجلات المحكمة وظيفتي بدرجة ذات شأن على مر السنين. قبل ذلك، كان على الناس ان ينتظروا على الأقل مدة ثلاثة أو أربعة أيام للحصول على نسخة من أي قرار اتخذته المحكمة. أما اليوم، فنأخذ الصورة الإلكترونية لقرار المحكمة ونعرضه على موقعنا على الإنترنت خلال



Collection of the Supreme Court of the United States

كاتلين لاندين أربرع
مسؤولة الإعلام العام في المحكمة العليا

لكننا، مع ذلك، نرود الإرشاد إلى الصحافيين من خلال توجيههم نحو الموارد أو الناس الموجودين خارج قاعة المحكمة الذين قد يستطيعون مساعدتهم، كالمحاميين الذين شاركوا في المرافعات حول القضية أو الخبراء في القانون الدستوري.

الآراء الواردة تعكس وجهات نظر كاتبها.

في نفس وقت الإعلان عنها من جانب القضاة في المحكمة، وبسهولة التغطية الدقيقة والمطلعة التي تقوم بها وسائل الإعلام.

يتألف الجسم الصحفي في المحكمة العليا من حوالي 35 فرداً يعملون لدى 18 وكالة أنباء يتولون تغطية أعمال المحكمة على أساس دوام كامل. ولكن فيما يخص القضايا الشهيرة فقد يأتي إلى المحكمة أكثر من 100 مراسل. تزود المحكمة غرفة صحافة لاستعمال المراسلين. وتوفر للصحافيين الذين يغطون أخبار المحكمة على أساس منتظم فسخ للعمل فيها. كما تزود المحكمة مقصورات للبيت الإذاعي تناسب استعمال مراسلي الإذاعات والتلفزيون.

ولأن استعمال آلات التصوير غير مسموح به في قاعة المحكمة، تستعمل الرسوم التشكيلية لتصوير المرافعات الشفهية. لكن بعد انتهاء المرافعات الشفهية، يجتمع المراسلون وطواقم التصوير سوية على الساحة الرخامية أمام مبنى المحكمة لإجراء مقابلات مع المحامين المشاركين في القضية.

لا أحد يعرف مسبقاً ما ستكون عليه القرارات التي اتخذها القضاة قبل الساعة العاشرة صباحاً ولذلك يوجد دائماً عنصر الترقب. وهذا صحيح ولا سيما قرب نهاية دورة انعقاد المحكمة عندما يتم عادة إصدار القرارات حول القضايا التي جرى انتظارها طويلاً. ينظم مكنتي الآراء وفق الترتيب الذي سيعلن عنه في قاعة المحكمة. تعلن هذه الآراء وفق ترتيب أقدمية القضية الذين كتبوا الرأي.

نستمع إلى الإعلانات الصادرة من المحكمة عبر مكبرات الصوت المركبة في مكنتي ونوزع الآراء الواحد تلو الآخر حال الإعلان عنها في قاعة المحكمة. يقوم القاضي الذي كتب الرأي بتلخيص وقائع القضية وقرار المحكمة. يستمع بعض المراسلين إليه من مكنتي كي يتمكنوا من الحصول على نسخ فورية للآراء والمباشرة بكتابة تقاريرهم. ويختار مراسلون آخرون سماع الإعلانات في قاعة المحكمة بالذات حيث يجلسون في القسم الذي يضم مقاعد مخصصة للصحافة.

لا يعلق مكنتب الإعلام العام أبداً على رأي اتخذه القضاة أو يحاول ان يشرح رأياً لأن آراء المحكمة تتحدث عن نفسها.

القضاة يجتمعون سوياً : التبادلات الدولية والنظام القضائي الأمريكي

ميرا غور-أري

بحيث تمكن القضاة من تبادل
تبصراتهم حول التحديات
والمكافآت التي ينالها القاضي لدوره
في المحافظة على حكم القانون.

لدى الجسم القضائي الأمريكي
الكثير لمشاطرته، بفضل تاريخه
الطويل في الاستقلالية، وفقهه
القانوني المتطور، وخبرته الغنية
في إدارة نظام محاكم واسع
ومتنوع. في كل سنة، تستضيف
الولايات المتحدة أكثر من 2000
قاضي ومحام يأتون من الخارج.
وفي السنة الماضية لوحدها استقبلت
المحكمة العليا للولايات المتحدة
أكثر من 1,000 زائر يمثلون أكثر
من 90 دولة.



Courtesy of the Open World Leadership Center at the Library of Congress

كان من بين هؤلاء الزوار قضاة
من محاكم عليا في البيرو، وروسيا،

وكوريا الجنوبية. لا يزور هؤلاء

القضاة العاصمة واشنطن فقط، فالواقع أن المحاكم الفدرالية عبر
جميع الولايات المتحدة تستقبل بعثات زائرة. زار أكثر من 150
قاضي محاكم المقاطعة الجنوبية لنيويورك عام 2008، كان من
بينهم قضاة من الصين، وإيران، وأيرلندا. واستضافت المحكمة
الفدرالية في تامبا، ولاية فلوريدا، 46 زائراً قضائياً أجنياً في
السنة الماضية، كان من بينهم قضاة من كندا، والأردن، وبناما،
وسورينام. وشملت مجموعات أخيرة من زوار المحاكم في
شيكاغو، ولوس انجلوس ونيو اورلينز، بعثات من ليبيريا،
والبرازيل، وألبانيا.

رغم تنوع البلدان المتمثلة في المبادلات الدولية، فإن الأسئلة
التي تتكرر أكثر خلال هذه المبادلات تتعلق بموضوع واحد:
كيف يستطيع القضاة والأنظمة القضائية العمل بفعالية أكبر؟
يريد القضاة الزائرون ان يعرفوا الأمور المتعلقة بالإدارة
القضائية، والاستراتيجيات التي يستخدمها القضاة الأميركيون

قاضية الولاية كاثرين اومالي (إلى اليسار) تستضيف بعثة روسية في مقر حاكم ولاية ماريلاند في انابوليس عام 2007.

ميرا غور-أري هي مديرة مكتب العلاقات القضائية الدولية
في المركز القضائي الفدرالي، وكالة التعليم والابحاث الخاصة
بالمحاكم الفدرالية الأميركية.
في هذه المقالة، تصف الكاتبة الخطوط العريضة للبرامج
المتوفرة للقضاة من حول العالم لتبادل المعلومات ودعم مهمتهم
المشتركة الهادفة إلى احترام حكم القانون.

اكتسبت المحاكم في الولايات المتحدة تأثير العولمة بطرق عدة.
يشتمل الاحتكام إلى القضاء، بوتيرة متزايدة، على أدلة موجودة
في الخارج، وقوانين أجنبية، ومعاهدات دولية، مما يجعل
القضاة يحتكون بقضايا قانونية من حول العالم. أثار ذلك بدوره
اهتماماً متنامياً لدى القضاة الأميركيين في عالم القانون الموجود
خارج سلطاتهم القضائية، واستضاف قضاة أميركيون عديدون
زواراً من رجال القضاء الأجانب وساهموا في مؤتمرات
ومشاريع مساعدات فنية في الخارج.
هذه التبادلات الدولية لها قيمة كبيرة وهي مجدية للطرفين،

المزايا الفريدة العديدة التي تتمتع بها المحاكم الأميركية. يتوفر أمام القضاة القادمين من دول لا تتبع نظام هيئة محلفين الفرصة لمراقبة كيفية انتقاء المحلفين وعملية المحاكمة. يلاحظون فوراً الفرق بين الواقع وتصوير هوليوود له، ويعجبون في أحيان كثيرة بعلاقة الاحترام المتبادل التي تتطور بين المحلفين والقضاة. بصورة مماثلة، يفاجأ القضاة الأميركيون، الذين تتفقوا بعمق على تقليد القانون العام، عندما يتعرفون على واجبات وسلطات قاضي التحقيق في الدول التي تتبع القانون المدني.



القاضية روث بيدر غنزبرغ، القاضي يوري ايفانوفيتش سيدورنكو من روسيا وزوجته سفيتلانا، مع رئيس المحكمة العليا جون روبرتس.

يثير اهتمامهم أيضاً التوجه المختلف جداً لإجراءات المحكمة التي تعتمد بصورة أكبر على المرافعات الخطية التي يقدمها المحامون، بدلاً من أخذ شهادات شفهية في المحكمة. من الممكن لهذه المباحثات والمناظرات أن تبدأ بين هيئة المحلفين بمناقشة المفردات اللغوية نظراً لأن العديد من العبارات الفنية التي تحدد الأنظمة القانونية (المحاكمة، الاستئناف، المساومة القضائية حول الاعتراف بالذنب) قد تكون لها معانٍ مختلفة.

يلق زوار المحاكم الأميركية القادمون من دول أقل نمواً في أحيان كثيرة على التقليد العميق الجذور للاستقلالية القضائية في الولايات المتحدة والميزات العملية والمادية الكثيرة التي تضفيها هذه الاستقلالية على عمل القاضي. إحدى هذه الميزات المهمة التي يتمتع بها القضاة الفدراليون في الولايات المتحدة هي إشغالهم منصبهم لمدى الحياة، وهو إشغال محمي من النزوات السياسية والاضطرابات. كما ان المحاكم الأميركية تملك موارد جيدة بوجود عدد من دور المحاكم الجديدة، والمكنة الواسعة، والوكالات الإدارية والموظفين، وهي أمور تسهل عمل القاضي إلى حد كبير.

يمضي بعض القضاة الزائرين وقتاً مع ممثلي المؤسسات التي تدعم عمل النظام القضائي الأميركي. المؤتمر القضائي للولايات المتحدة هو الهيئة التي تصنع السياسة للمحاكم الفدرالية. ولجنة العلاقات القضائية الدولية العائدة للمؤتمر تنسق العديد من مبادرات النظام القضائي مع دول أخرى، وتحدد القضاة الذين يملكون خبرات في مجالات معينة للمشاركة في تنفيذ مشاريع تطوير قضائية وتسهيل زيارات البعثات الأجنبية للمحاكم الأميركية عبر البلاد.

يدعم هذه الجهود موظفون من المكتب الإداري للمحاكم الأميركية، وهي الوكالة المسؤولة عن الشؤون الإدارية

في إدارة المجموعة الكبيرة من القضايا المرفوعة إليهم بصورة كفاءة، وتطوير عمليات تدريب القضاة وموظفي المحاكم، كما التجربة الأميركية في تنفيذ وفرض تطبيق مجموعة قوانين السلوك القضائي.

يشاهد القضاة الأجانب خلال زيارتهم مجموعة واسعة من الإجراءات: الاجتماعات لبحث القضايا، الاستدعاءات إلى المحكمة في القضايا الجنائية، والاستماع إلى طلبات إطلاق سراح السبيل مقابل كفالة مالية، والمحاكمات، والمرافعات الشفهية، وإجراءات الإفلاس. ربما الأمر الأهم هو أن القضاة الزوار تتوفر لهم فرصة التحدث المباشر إلى قضاة أميركيين. ستؤمن هذه المشاركة للتجارب بين القضاة لكل من الزائر والمضيف على حد سواء تبصرات مفيدة حول طريقة إصدار الأحكام.

روابط مشتركة

بالتأكيد، يعجب كل من الزائر والمضيف بالشعور المشترك حول دورهم ومهمتهم، رغم الاختلافات في التقاليد القانونية السائدة في بلادهم، وآليات إصدار الأحكام، والموارد. تقع المسؤولية على عاتق القاضي، عبر العالم، للمحافظة على كرامة إجراءات المحكمة وضمأن احترام حقوق المتقاضين. يكشف قضاء في أحيان كثيرة ان العبء العظيم لهذه المسؤولية، ورسالة إصدار الأحكام بصورة فردية، كثيراً ما يكون ظاهرة تتشاطر لها مختلف الثقافات، وهو إدراك يمكن القضاة من الاتصال بسهولة أكبر بزملائهم من دول أخرى.

يمكن هذا الانفتاح من أن تؤدي هذه المباحثات إلى مناقشات صريحة حول فوائد ومسائير الأنظمة القضائية المختلفة. يتوق القضاة الذين يزورون الولايات المتحدة إلى تعلم كل شيء حول

والقانونية للجسم القضائي. في كل سنة يستضيف المكتب الإداري قضاة أجانب وإداريين من المحاكم في مكاتبه في واشنطن العاصمة لمناقشة مواضيع تتراوح بين مكننة المحاكم وعملية وضع الموازنات، إلى العلاقات مع وسائل الإعلام وأمن المحاكم.

المركز القضائي الفدرالي هو وكالة الأبحاث والتعليم للمحاكم الفدرالية الأميركية. جرى تعديل قانون السلطات التنفيذية للمركز عام 1991 ليشمل تفويضاً "لتزويد معلومات تساعد على تحسين إدارة العدل في الدول الأجنبية وللحصول على معلومات حول الأنظمة القضائية في الدول الأخرى، الأمر الذي سوف يحسن إدارة العدل في محاكم الولايات المتحدة."

يشدد هذا التعديل القانوني على الإدراك بأن مشاركة الجسم القضائي الأميركي مع نظرائه في الخارج هو طريق ذو اتجاهين يوفر فرصة ليس لمشاركة الدروس التي جرى تعلمها في الولايات المتحدة فحسب، بل وأيضاً فهم كيف تصمم دول أخرى أنظمة المحاكم لديها. يؤمن برنامج المركز للزملاء القضائيين الأجانب الزائرين فرصة للقضاة الأجانب لمتابعة مشاريع أبحاث مركزة بدرجة أكبر، ولقضاء الوقت في زيارة المحاكم ومقابلة القضاة الأميركيين. كان من بين آخر الزملاء قاض من أفغانستان أعد كتاباً مرجعياً للمحاكمات الجنائية صمم على غرار الكتاب المرجعي الذي وضعه المركز لقضاة محاكم المقاطعات الأميركية، وقاض من البرازيل لحل للمسؤولين الإداريين تقنيات إدارة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية، وقاض من الصين درس دور المحاكم في الجسم القضائي الأميركي.

التبادلات المهنية

يسهل عدد من المنظمات والمؤسسات في الولايات المتحدة التبادلات القضائية بين الدول. أنشئ برنامج العالم المفتوح، الممول من الكونغرس الأميركي، ليتولى المهمة الواسعة لتعزيز "التعاون بين الولايات المتحدة ودول أوراسيا ودول البلطيق" وذلك من خلال تسهيل التبادلات المهنية التي تركز على الحكم الديمقراطي القائم على المساءلة. ومنذ تأسيسه عام 1999 جلب برنامج حكم القانون التابع لبرنامج الحكم المفتوح إلى الولايات المتحدة ما يزيد عن 12 ألف قاض واختصاصي في المحاكم من روسيا، وأوكرانيا، وليثوانيا، وأوزبكستان لزيارات تدوم أسبوعاً يزورون خلالها المحاكم الأميركية عبر البلاد. ربما كانت وزارة الخارجية هي الأكثر نشاطاً في دعم عمل الجسم القضائي الأميركي مع دول أخرى. ففي عام 2009، سافر قضاة من الولايات المتحدة إلى دول شملت ماليزيا، رومانيا، بلغاريا، مونتينيغرو، والبرازيل. تعمل وزارة العدل أيضاً بشكل وثيق مع القضاة الأميركيين كجزء من جهود المساعدة الفنية الدولية التي تقوم بها، حيث أرسلت قضاة أميركيين إلى جورجيا، ونيبال، والإمارات العربية المتحدة من بين دول أخرى، واستقدمت بعثات من الخارج إلى الولايات المتحدة.

بصورة مماثلة، تدمج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مشاريع التنمية والمبادلات كجزء من مشاريعها للديمقراطية ونظام الحكم. لا يصور الامتداد والمدى الواسع لهذه الجهود مجرد الالتزام العميق للولايات المتحدة بتسهيل المبادلات القضائية الدولية، بل وأيضاً الاهتمام القوي للقضاة بالعمل مع زملائهم حول العالم.

رغم أنها تُشكّل إطاراً رسمياً أكثر، فإن المؤتمرات الدولية توفر مجالاً ثميناً أمام القضاة من الولايات المتحدة للتعلم من زملائهم الأجانب ومشاطرتهم خبراتهم. ترعى هذه المؤتمرات منظمات دولية وغير حكومية، كما مؤسسات وجامعات خاصة.

الجمعية الدولية للقضاة هي جمعية تضم منظمات قضائية قومية من دول عبر العالم. تركز اجتماعاتها السنوية على وضع الجسم القضائي، والقانون، والإجراءات، ومسائل أخرى تهم القضاة.

في عام 2006 استضافت الجمعية الأميركية للقانون الدولي وكلية الحقوق في جامعة هارفرد مؤتمراً قضائياً بين الدول حضره قضاة من محاكم عليا من حول العالم. ركز هذا المؤتمر اهتمامه على دور الشبكات القضائية الدولية في دعم الجهود الهادفة إلى تعزيز الأخلاقيات القضائية، والتعليم القضائي وفرض تطبيق الأحكام.

تعقد المنظمة الدولية للتدريب القضائي مؤتمرات تركز بدرجة أضيف على المؤتمرات نصف السنوية للقضاة المنخرطين في جهود التعليم القضائي.

يخدم معهد برانديس للقضاة الدوليين أيضاً جانباً أكثر تميزاً للتعاون القضائي الدولي ويزود منتدى للقضاة الذين يعملون في محاكم دولية لكي يتشاطروا تجاربهم ويناقشوا أفضل الممارسات.

تُقدر هذه التبادلات القضائية عالياً لأسباب عديدة. يمكن الإحساس بالترابط العالمي المتبادل في كل ناحية بالفعل من نواحي الحياة العصرية، ولا يُشكّل عمل الجسم القضائي استثناءً لذلك. الدليل على هذه الظاهرة يأتي عن طريق الأعداد المتزايدة من النزاعات العابرة للحدود، كما عن إمكانيات الوصول المتزايدة إلى المعلومات، والصور، والقرارات القانونية الصادرة من هيئات قضائية حول العالم.

الفرصة للقاء والتعلم من قضاة اختبروا أنظمة تعليمية مختلفة، وعمليات تعيين [للقضاة] مختلفة وتحديات عملية لا تقدر بثمن. تُمنح للقضاة الفرصة لرؤية آليات العدالة من خلال نظرة جديدة ولإعادة مراجعة إجراءاتهم وممارساتهم المهنية وفق وجهة نظر جديدة. لا تُشكّل الاختلافات في اللغة والتقاليد أي عائق أمام تقدير الشعور المشترك للأخريين حول الهدف، أي الالتزام بالعدالة والمحافظة على ثقة الناس.

مصادر إضافية

Books, articles, and Web sites on the U.S. Supreme Court

Peppers, Todd C. Courtiers of the Marble Palace: The Rise and Influence of the Supreme Court Law Clerk. Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2006

Powe, Lucas A., Jr. The Supreme Court and the American Elite, 1789-2008. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009

Sloan, Cliff, and David McKean. The Great Decision: Jefferson, Adams, Marshall, and the Battle for the Supreme Court. New York, NY: Public Affairs, 2009

Toobin, Jeffrey. The Nine: Inside the Secret World of the Supreme Court. New York, NY: Doubleday, 2009

Toobin, Jeffrey. "No More Mr. Nice Guy: The Supreme Court's Stealth Hard-liner." **The New Yorker** (May 5, 2009)
http://www.newyorker.com/reporting/2009/05/25/090525fa_fact_toobin?currentPage=all

Van Geel, Tyll. Understanding Supreme Court Opinions. New York, NY: Pearson/Longman, c2009

Wald, Patricia M. "The Use of International Law in the American Adjudicative Process." **Harvard Journal of Law and Public Policy**, vol. 27, no. 2 (Spring 2004)

Ward, Artemus. Sorcerers' Apprentices: 100 Years of Law Clerks at the United States Supreme Court. New York, NY: New York University Press, 2006

Woodward, Bob. The Brethren: Inside the Supreme Court. New York, NY: Simon and Schuster, 1979

WEB SITES

ABOUT THE COURT

Supreme Court of the United States
The Supreme Court's official Web site

BOOKS AND ARTICLES

Borgen, Christopher J., ed. "A Decent Respect to the Opinions of Mankind..." Selected Speeches by Justices of the U.S. Supreme Court on Foreign and International Law. Washington, DC: American Society of International Law, 2007
<http://www.asil.org/files/DecentRespectForeword.pdf>

Collins, Paul M., Jr. Friends of the Supreme Court: Interest Groups and Judicial Decision Making. New York, NY: Oxford University Press, 2008

Eisgruber, Christopher L. The Next Justice: Repairing the Supreme Court Appointments. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007

Epstein, Richard A. Supreme Neglect: How to Revive Constitutional Protection for Private Property. New York, NY: Oxford University Press, 2008

Greenberg, Jan Crawford. Supreme Conflict: The Inside Story of the Struggle for Control of the United States Supreme Court. New York, NY: Penguin Press, 2007

Greenhouse, Linda. Becoming Justice Blackmun: Harry Blackmun's Supreme Court Journey. New York, NY: Time Books/ Henry Holt, 2005

Hall, Kermit. The Pursuit of Justice: Supreme Court Decisions That Shaped America. New York, NY: Oxford University Press, 2006

Hoffer, Peter Charles. The Supreme Court: An Essential History. Lawrence, KS: University of Kansas Press, 2007

Lindquist, Stefanie A. Measuring Judicial Activism. New York, NY: Oxford University Press, c2009

Marshall, Thomas R. Public Opinion and the Rehnquist Court. Albany, NY: State University of New York Press, 2008

<http://curiae.law.yale.edu>

Web Guide to U.S. Supreme Court Research

A selection of annotated links to the most reliable, substantive sites for U.S. Supreme Court research
<http://www.llrx.com/features/supremectwebguide.htm>

THE JUDGES

Interviews of U.S. Supreme Court Justices

Law professor Bryan Garner interviewed eight of the nine justices about legal writing and advocacy
http://lawprose.org/interviews/supreme_court.php

NEWS

NewsHour Supreme Court Watch

http://www.pbs.org/newshour/indepth_coverage/law/supreme_court

Supreme Court: New York Times Topics

http://topics.nytimes.com/top/reference/timestopics/organizations/s/supreme_court/index.html?inline=nyt-org

NOMINATIONS

Supreme Court Nominations

Resources about the nomination process for replacement of U.S. Supreme Court justices. It includes lists of nominees confirmed and not confirmed by Congress, bibliography on the nomination process, and material on 2009 nominee Sonia Sotomayor. From the Law Library of Congress
<http://www.loc.gov/law/find/court-nominations.php>

Supreme Court Nominations Research Guide

This guide is designed to explain the nomination process and to suggest resources for further research in the nomination process for U.S. Supreme Court justices. From Georgetown Law Library
http://www.ll.georgetown.edu/guides/supreme_court_nominations.cfm

United States Senate Committee on the Judiciary: The Supreme Court of the United States

The official Senate Judiciary Committee Web site for information on Supreme Court nominations
<http://judiciary.senate.gov/nominations/SupremeCourt/SupremeCourt.cfm>

[/http://www.supremecourtus.gov](http://www.supremecourtus.gov)

The Supreme Court Historical Society

[/http://www.supremecourthistory.org](http://www.supremecourthistory.org)

ASSOCIATIONS

American Association for Justice

www.justice.org

American Bar Association

www.abanet.org

American Judicature Society

www.ajs.org

American Tort Reform Association

www.atra.org

Brennan Center for Justice

www.brennancenter.org

Justice at Stake Campaign

www.justiceatstake.org

CASES

Landmark Supreme Court Cases

A joint project of Street Law and the Supreme Court Historical Society
[/http://www.landmarkcases.org](http://www.landmarkcases.org)

On the Docket

Northwestern University's Medill School of Journalism provides summaries of cases on the Supreme Court's docket in partnership with the Oyez Project
[/http://journalism.medill.northwestern.edu/docket](http://journalism.medill.northwestern.edu/docket)

Oyez: U.S. Supreme Court Multimedia

A complete and authoritative source for all audio recorded in the Court since the installation of a recording system in October 1955
[/http://www.oyez.org](http://www.oyez.org)

Preview of U.S. Supreme Court Cases

<http://www.abanet.org/publiced/preview/home.html>

U.S. Supreme Court Records and Briefs

Supreme Court records and briefs and other relevant materials from selected cases from the Lillian Goldman Law Library, Yale Law School

جديد على فيسبوك

e
JOURNALUSA

نتواصل مع العالم



مجلة شهرية متوفرة بعدة لغات

<http://america.gov/ar/publications/ejournalusa.html>

مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية